أثر المعونات الإنمائية الرسمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري

إعداد

د. حسني مهران
أستاذ الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة بنها
hosnymahran@yahoo.com

د. السيد فراج صقر
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية التجارة – جامعة دمياط
elsayedfarrag63@yahoo.com

د. رشدي فتحي حسن
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة دمياط
d_roshdyhegazy@yahoo.com

فاطمة نسيم عبد الفتاح
مدرس مساعد بقسم الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة دمياط
fatemah.nassem@yahoo.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثالث ـ العدد الأول – الجزء الثانى ـ يناير ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

مهران، حسني؛ صقر، السيد فراج؛ حسن، رشدي فتحي؛ عبد الفتاح، فاطمة (٢٠٢٢). أثر المعونات الإنمائية الرسمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٣(١) ج٢، ١٢٤٣ـ١٢٩٢.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر المعونات الإنمائية الرسمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري

د. حسني مهران
د. السيد صقر فراج
د. رشدي فتحي حسن
فاطمة نسيم عبد الفتاح

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على التجربة المصرية في جذب المعونات الإنمائية الرسمية، ودراسة أثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي من أهمها معدل النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على معدلي الادخار القومي والاستثمار القومي خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧) باستخدام الأسلوبين التحليلي والقياسي والخروج ببعض المقترحات التي يمكن أن تساعد الحكومة المصرية في ترشيد استخدام تلك التدفقات، ويأتي ذلك من خلال تحليل تطور صافي حجم المعونات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى مصر وخاصة تلك التي حصلت عليها الدولة من الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة أثر تلك التدفقات على كل من معدل الادخار القومي، ومعدل الاستثمار القومي، ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة محل الدراسة، وأوضحت النتائج أن هناك علاقة عكسية بين صافي المعونات الإنمائية الرسمية وكل من معدل الادخار القومي، ومعدل الاستثمار القومي، ومعدل النمو الاقتصادي.

كلمات دالة:

صافي المعونات الإنمائية الرسمية- معدل الادخار القومي- معدل الاستثمار القومي- معدل النمو الاقتصادي.

مقدمة:

تعاني العديد من الدول المتخلفة ومن أهمها مصر من وجود قيود داخلية على النمو الاقتصادي، وتنشأ هذه القيود كنتيجة لفجوة الموارد المحلية في تلك الدول. ويمكن التمييز بين أربعة قيود على النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة (تودارو، ٢٠٠٩):

- **فجوة المدخرات المحلية The Domestic Saving Gap**: وتظهر هذه الفجوة عندما تكون المدخرات المحلية أقل من المستوي المطلوب لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف.
- **فجوة النقد الأجنبي The Foreign Exchange Gap**: وتظهر هذه الفجوة عندما يكون الحد الأدنى من متطلبات الواردات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف أكبر من الحد الأقصى لمتحصلات التصدير لأغراض الاستثمار.

- **الفجوة المالية The Fiscal Gap**: وتظهر هذه الفجوة عندما يصبح العجز في الموازنة العامة للدولة قيداً على معدل النمو الاقتصادي.
- **فجوة الطاقة الاستيعابية The Absorptive Capacity Gap**: وتظهر هذه الفجوة عندما تعجز الدول المتخلفة عن استثمار ما لديها من رؤوس الأموال، بسبب نقص القدرات الإدارية والتكنولوجية والنقص في القوى العاملة ذات الكفاءة العالية وكذلك الموارد الطبيعية المتاحة. وتعتبر فجوة المدخرات المحلية الفجوة الأساسية المتسببة في ظهور الفجوات الأخرى (فجوة النقد الأجنبي، والفجوة المالية، وفجوة الطاقة الاستيعابية)، لذلك تعتمد مصر (شأنها شأن العديد من الدول المتخلفة) على المعونات الإنمائية الرسمية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فقد بدأ الاقتصاد المصري في الحصول على المعونات الإنمائية الرسمية منذ أكثر من نصف قرن من الزمان، وقد تطور حجم المعونات الإنمائية الرسمية حيث ارتفع في فترات وانخفض في أخرى خلال تلك الفترة الطويلة من الزمن وفقاً للأحداث والوقائع التي شهدتها كل فترة (أي التغيرات السياسية والاقتصادية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي). فقد بلغت المعونات الإنمائية الرسمية حوالي (١٥%) من الناتج القومي الإجمالي عام (١٩٧٤) وهي بداية تطبيق الحكومة المصرية سياسة الانفتاح الاقتصادي. ثم انخفضت تلك النسبة بالتدريج خلال فترة الثمانينيات، ويرجع ذلك إلى الركود العالمي الذي لحق باقتصادات الدول المتقدمة، حيث أدت الارتفاعات الحادثة في أسعار البترول منذ بداية السبعينيات حتى بداية الثمانينيات، بالإضافة إلى السياسات النقدية الانكماشية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية لخفض حدة التضخم إلى حدوث حالة من الركود الاقتصادي العالمي. فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي الحقيقي للدول الصناعية المتقدمة بين عامي (١٩٨٠)، و(١٩٨٢) نحو (١،٢%)، ثم انخفض إلى (٠،٣%) خلال عام ١٩٨٢ بعد أن كان (٣،٢%) خلال الفترة من (١٩٧٣) حتى (١٩٧٩) (خديجة، البيلي، ١٩٩٦). ثم بدأت صافي المعونات الإنمائية الرسمية في الارتفاع مرة أخري في بداية التسعينيات لتمثل (١٤،٥%) (عام ١٩٩٠) بسبب تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي، إلى أن انخفضت خلال الألفية الجديدة حيث وصلت إلى أدني قيمة لها عام (٢٠١١) لتمثل (٠،٢%) من الناتج القومي الإجمالي (البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، جمهورية مصر العربية)، ومن ثم أدت هذه الأهمية والخطورة لذلك المصدر من مصادر التمويل إلى ضرورة دراسة أثر صافي المعونات الإنمائية الرسمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (وهي معدل الادخار القومي، ومعدل الاستثمار القومي، ومعدل النمو الاقتصادي) وذلك بالتطبيق على واقع الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٤- ٢٠١٧) للخروج ببعض التوصيات التي يمكن من خلالها استخدام المعونات الإنمائية الرسمية بما يرفع من معدل النمو الاقتصادي في مصر.

مشكلة البحث:

لازال هناك جدل كبير حول جدوى المعونات الإنمائية الرسمية بالنسبة للاقتصاد المصري والدور الذي لعبته ويمكن أن تقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل الشروط التي تفرضها الدول الصناعية الكبرى والمؤسسات الدولية المانحة لتلك المعونات. ومن هنا يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

(١) ماهي آثار المعونات الإنمائية الرسمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (وهي معدل الادخار القومي، معدل الاستثمار القومي، ومعدل النمو الاقتصادي) في مصر خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٧٤)؟

(٢) ما هي المقترحات التي يمكن من خلالها تحقيق الاستفادة القصوى من المعونات الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى مصر؟

هدف البحث:

يهدف هذا إلى التعرف على ما يلي:

(١) أثر المعونات الإنمائية الرسمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (وهي معدل الادخار القومي، ومعدل الاستثمار القومي، ومعدل النمو الاقتصادي) في مصر خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٧٤).

(٢) الخروج ببعض المقترحات التي يمكن من خلالها تحقيق الاستفادة القصوى من المعونات الإنمائية الرسمية المتدفقة إلى مصر.

فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن رأس المال الأجنبي المتمثل هنا في صافي المعونات الإنمائية الرسمية يؤثر سلبيًا على كل من معدلي الادخار القومي والاستثمار القومي ومن ثم معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، حيث يمكن التعبير عن معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الدخل القومي الإجمالي GNI.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

الأهمية النظرية: تتلخص في التعرف على ما إذا كانت صافي المعونات الإنمائية الرسمية عنصرًا بديلاً أم مكملاً للادخار القومي، ونسبة مساهمة تلك المعونات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وهل تُوجه تلك المعونات إلى القطاعات المنتِجة التي تدعم النمو الاقتصادي أم لا.

الأهمية التطبيقية: تحاول الدراسة تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد الحكومة المصرية في تطوير عملية توظيف المعونات الأجنبية لزيادة دورها في دعم النمو الاقتصادي في مصر.

محتويات البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاثة أجزاء كالآتي:

الجزء الأول: أثر المعونات الإنمائية الرسمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٧٤).

- معدل الادخار القومي.
- معدل الاستثمار القومي.
- معدل النمو الاقتصادي.

الجزء الثاني: التقدير الكمي لأثر صافي المعونات الإنمائية الرسمية على كل من معدل الادخار القومي ومعدل الاستثمار القومي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧).

الجزء الثالث: أهم النتائج والتوصيات.

الجزء الأول: أثر المعونات الإنمائية الرسمية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧):

يمكن استعراض نبذة مختصرة عن تطور صافي حجم المعونات الإنمائية الرسمية المقدَمة إلى مصر وخاصة تلك التي حصلت عليها مصر من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧) {ويرجع ذلك إلي أن الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول المانحة للمعونات الاقتصادية الخارجية لمصر، فقد بلغت نسبة معوناتها حوالي (٣٤%) من إجمالي المعونات التي حصل عليها الاقتصاد المصري خلال الفترة محل الدراسة (نوار، ٢٠١٨)، وارتفعت صافي المعونات الأمريكية لمصر كنسبة من الناتج القومي الإجمالي بشكل ملحوظ منذ عام (١٩٨٠) بعد اتفاقية كامب ديفيد وذلك تشجيعاً لموقف مصر من عملية السلام ومحاولتها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ومنذ ذلك الحين احتلت مصر المرتبة الثانية بعد إسرائيل من حيث حجم المعونات الأمريكية الموجهة إليها}.

فقد شهد صافي حجم المعونات الإنمائية الرسمية المقدَمة إلى مصر بشكل عام انخفاضاً خلال الفترة محل الدراسة فيما عدا الفترات الزمنية التي حدث فيها ارتفاعاً شديداً أو انخفاضاً شديداً لمبالغ تلك المعونات، ويرجع ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر خلال تلك الفترات، ويوضح الشكل رقم (١) تطور صافي المعونات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها مصر خلال الفترة من (١٩٧٤-٢٠١٧) كنسبة مئوية من الدخل القومي كالآتي (يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات البنك الدولي، جمهورية مصر العربية):

شكل رقم (١)

تطور صافي المعونات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها مصر خلال الفترة من (٢٠١٧-١٩٧٤) كنسبة مئوية من الدخل القومي (%)

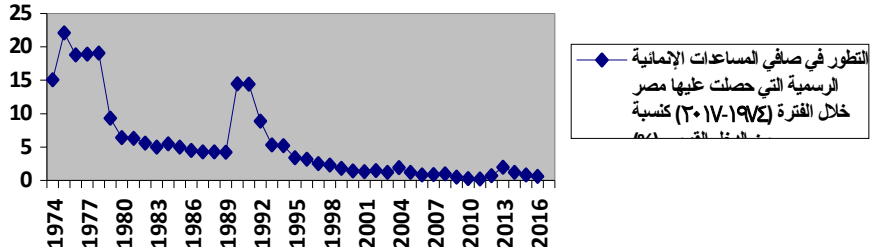

المصدر: البنك الدولي، بنك البيانات، جمهورية مصر العربية.

وبقراءة الشكل رقم (١) يتضح ما يلي:

- ارتفع صافي المعونات الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي في النصف الثاني من السبعينيات وخاصة في السنوات (١٩٧٤)، (١٩٧٥)، (١٩٧٦)، (١٩٧٧)، (١٩٧٨) حيث مثلت (١٥,١%)، (٢٢,١%)، (١٨,٨%)، (١٨,٩%)، (١٩,١%) على الترتيب من الدخل القومي، ويرجع ذلك إلى تطبيق مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي في تلك الفترة بالإضافة إلى تطبيق اتفاقية السلام مع إسرائيل، ثم انخفضت تلك النسب تدريجياً في الثمانينيات حيث لم تتعد تلك النسبة (٤,٢%) من الدخل القومي وذلك عام ١٩٨٩.
- شهدت بداية التسعينيات ارتفاعاً في صافي المعونات الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي وخاصة في عامي (١٩٩٠)، (١٩٩١) حيث مثلت (١٤,٥%)، (١٤,٤%)على الترتيب وذلك نتيجة لتطبيق مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي، ثم انخفضت تلك النسب تدريجياً خلال التسعينيات لتصل إلى(١,٨%)عام ١٩٩٩ حتي بداية الألفية الجديدة، كما شهدت فترة الألفية الجديدة أيضاً انخفاضاً تدريجياً في تلك النسبة حيث مثلت حوالي (١,٤%) عام (٢٠٠٠) وانخفضت بالتدريج لتصل إلى (٠,٣%) عام (٢٠١٠)، ثم انخفضت انخفاضاً شديداً عام (٢٠١١) لتمثل(٠,٢%) بسبب أحداث ثورة يناير عام (٢٠١١).
- ارتفعت صافي المعونات الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي (ارتفاعاً طفيفاً) في السنوات التالية لعام الثورة حيث مثلت (٢%)، (١,٢%) عامي (٢٠١٣)، (٢٠١٤) على الترتيب ويرجع ذلك إلى المعونات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها مصر من دول الخليج العربي في أعقاب ثورة يناير، ثم انخفضت في الأعوام (٢٠١٥)، (٢٠١٦) لتمثل (٠,٨%)، (٠,٦%).

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فقد مرت العلاقات المصرية الأمريكية بمرحلتين منذ يوليو ١٩٥٢ وهما (فايد، ٢٠١٢):

المرحلة الأولي (١٩٧٣-١٩٥٢): وفيها حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على كسب ثقة النظام الجديد والسيطرة على المنطقة، وفي إطار مشروع "النقطة الرابعة" في عهد الرئيس الأمريكي "ترومان" زار وفد من الخبراء الأمريكيين مصر عام (١٩٥٢)، ولكن أدى وقوع سلسلة متتالية من الأحداث (والتي من أهمها رفض تمويل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مشروع السد العالي، والعدوان الثلاثي على مصر بالإضافة إلى تعميق العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي سابقاً) إلى توتر العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومصر حتي وصل الأمر إلى قرار مجلس الشيوخ الأمريكي عام (١٩٦٥) بعدم بيع فائض الحاصلات الزراعية إلى مصر، ووصل التوتر ذروته بقطع المعونة الغذائية الأمريكية عن مصر نهائياً عام (١٩٦٧) أي باندلاع الحرب بين مصر وإسرائيل، فخلال الفترة من (١٩٧٢-١٩٦٧) توقفت المعونات الأمريكية وفقاً للقانون العام رقم (٤٨٠) الخاص بفائض الحاصلات الزراعية، حيث أصبح الاتحاد السوفيتي وبعض الدول العربية (وأهمها السعودية و ليبيا والكويت) المصدر الأساسي للمعونات. وبانتهاء حرب أكتوبر عام (١٩٧٣) ازدادت متطلبات الاقتصاد المصري من النقد الأجنبي، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى اعتماد مصر كلياً على الواردات من السلع الغذائية التي يُمكن الحصول عليها من خلال شراؤها نقداً أو عن طريق التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل مرتفعة الفائدة، وذلك تزامناً مع ارتفاع أسعار القمح إلى ثلاثة أمثالها. ويأتي ذلك في الوقت الذي نفذ فيه المخزون من السلع الوسيطة والمواد الخام، بالإضافة إلى ضرورة إعادة فتح قناة السويس وكذلك إعادة تعمير مدن القناة التي هجرها سكانها منذ عام (١٩٦٧)، وكذلك إعادة بناء رأس المال الاجتماعي.

ولم يكن أمام الحكومة المصرية في ظل تلك الظروف سوى الاقتراض قصير الأجل من البنوك العربية، وذلك قبل أن تتدفق بعد ذلك مبالغ كبيرة من المنح والقروض العربية الميسرة إلى الاقتصاد المصري بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، واتجهت الحكومة المصرية إلى تعميق العلاقات الاقتصادية مع دول الغرب بدلاً من دول الكتلة الشرقية، وتم توقيع عدد من الاتفاقيات بشأن حصول مصر على المعونات الاقتصادية سواء من الدول العربية أو الغربية.

المرحلة الثانية (١٩٧٣ حتى الآن): وفي هذه المرحلة مع انتهاء حرب أكتوبر، وإعلان الرئيس السادات اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي لجذب الاستثمار الأجنبي بهدف تدعيم الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى انقطاع العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتي سابقاً، عادت العلاقات المصرية الأمريكية رسمياً في فبراير (١٩٧٤) (العيسوي، ٢٠٠٧). ويمكن الاستدلال على ذلك كالآتي (فايد، ٢٠١٢):

- حصول مصر على قرض بحوالي (١٠٠) مليون دولار عام (١٩٧٤) من بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي بهدف تمويل خط أنابيب للبترول.
- صدور قانون المعونات الخارجية الأمريكية في يناير (١٩٧٥) وكان نصيب مصر منه حوالي (٢٥٠) مليون دولار.
- إنشاء مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر عام (١٩٧٥).

• توسيع هيكل المعونة الأمريكية لمصر ليشمل المعونة النقدية، وكذلك المعونة العسكرية وذلك تزامناً مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام (١٩٧٩).

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي انخفض حجم المعونة المقدَمة إلى مصر بنحو (٥٠%)، مع بقاء حجم المعونة العسكرية ثابتاً تقريباً. وبوقوع أحداث (١١ سبتمبر عام ٢٠٠١) ازدادت الضغوط الأمريكية على مصر لإجراء إصلاحات سياسية ودستورية، وتم ربط تلك الإصلاحات ببرنامج المعونة الأمريكية المقدَمة إلى مصر.

ومنذ توقيع معاهدة كامب ديفيد عام (١٩٧٩) بين مصر وإسرائيل، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية لمصر أكثر من (٧٠) بليون دولار كمعونات اقتصادية وعسكرية. وعلى الرغم من ذلك لاتزال هناك أسئلة تدور حول الدور الذي تلعبه هذه المعونات في تحقيق أهداف السياسة الأمريكية (Jadallah 2015)، حيث تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من تقديم المعونة إلى مصر بشكل أساسي إلى:

(أ) التخلص من الفوائض السلعية وتشجيع الصادرات الصناعية الأمريكية (إبراهيم، ١٩٨٧).

(ب) تُستخدم المعونات في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية خاصة في تأمين استمرار تدفق النفط من مصر إلى الولايات المتحدة، وتوفير الأمن للحليف الأساسي لأمريكا في المنطقة وهو إسرائيل، أي استمرار مصر على طريق السلام مع إسرائيل (العيسوي، ٢٠٠٧).

وتُمَول المعونة الأمريكية الموجهة إلى مصر من خلال ما يُسمي بصندوق الدعم الاقتصادي **"The Economic Support Fund"** والذي من خلاله تُقدم المعونات الأمريكية إلى الدول التي تُعتبر هامة بالنسبة للمصالح السياسية والاستراتيجية الأمريكية. ويمكن الإشارة إلى الأهمية الاستراتيجية والسياسية لمصر بالنسبة لأمريكا من خلال حجم المعونات الأمريكية التي تحصل عليها مصر، فعلي سبيل المثال: عام (١٩٨٠) حصلت مصر وإسرائيل على حوالي (١,٥) بليون دولار كمعونة أمريكية من إجمالي (٢) بليون دولار كمعونات في صندوق الدعم الاقتصادي، ومن ثم يمكن القول أن حجم المعونات الاقتصادية الأمريكية المقدمة إلى مصر يعد تعبيراً عن دعم النظام الاقتصادي المصري (Morsy 1986). **ومن أهم برامج المعونات الأمريكية إلى مصر ما يلي** (الموقع الالكتروني لوزارة الاستثمار والتعاون الدولي WWW.Miic.gov.eg):

• **برنامج التحويلات النقدية Cash Transfer Program**: حيث تقدم الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر منحة لا ترد كتمويل نقدي يُقدر بحوالي (٢٠٠) مليون دولار سنوياً، مع اشتراط قيام الحكومة المصرية بوضع مقابل المنحة بالجنيه المصري في حساب خاص لدي البنك المركزي المصري، على أن يُستخدم جزء من هذا المبلغ في تمويل مشروعات وأنشطة بالعملة المحلية. ويخصص (٢٥%) من التمويل الذي يتيحه هذا البرنامج لسداد ديون الحكومة المصرية المستحقة للولايات المتحدة الأمريكية، وتخصص النسبة الباقية من المبلغ المذكور في استيراد احتياجات الحكومة المصرية من السلع الأمريكية الصنع.

- **برنامج المشروعات التنموية Developmental Projects Program**: ووفقاً لهذا البرنامج تقدم الولايات المتحدة الأمريكية تمويلاً للمشروعات التنموية المدرجة بخطة الحكومة المصرية. ومن أهم المشروعات التي تمول من خلال هذا البرنامج مشروعات البنية الأساسية والصحة والتعليم والزراعة والكهرباء. ويُقدر التمويل المتاح من خلال هذا البرنامج بحوالي (٣٤٠) مليون دولار أمريكي تحصل عليه مصر سنوياً في صورة منح لا ترد.
- **برنامج الاستيراد السلعي Commodity Import Program:** ويهدف هذا البرنامج إلى تمويل استيراد الحكومة المصرية المعدات والمواد الخام الأمريكية، وذلك من خلال المنح والقروض الميسرة التي يقدمها البرنامج المذكور. ومن أهم القطاعات المستفيدة من هذا البرنامج هيئة السكك الحديدية وهيئة قناة السويس وهيئة الكهرباء.
- **برنامج فائض الحاصلات الزراعية (القانون العام ٤٨٠) Public Law 480:**

ويهدف هذا البرنامج إلى تقديم قروضاً ميسرة تستخدمها الحكومة المصرية في شراء السلع الزراعية الأمريكية مثل القمح والدقيق، بالإضافة إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم منح لا ترد في شكل مساعدات غذائية في حالة الطوارئ.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر الدول المانحة للمعونات للاقتصاد المصري، حيث بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي المعونات المتدفقة إلى الاقتصاد المصري حوالي (٥٩,٥%)، (٨٠%)، (٥٠,٥%)، (١٩%) خلال الفترات (١٩٧٨-١٩٧٤)، (١٩٩٠-١٩٧٩)، (٢٠١٠-١٩٩١) (٢٠١١-٢٠١٧) على الترتيب (البنك الدولي، جمهورية مصر العربية). ويمكن توضيح تطور نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في صافي المعونات الإنمائية الرسمية التي تلقتها مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧) (يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات البنك الدولي) في الشكل رقم (٢) كالآتي:

شكل رقم (٢)

تطور نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في صافي المعونات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧) (%)

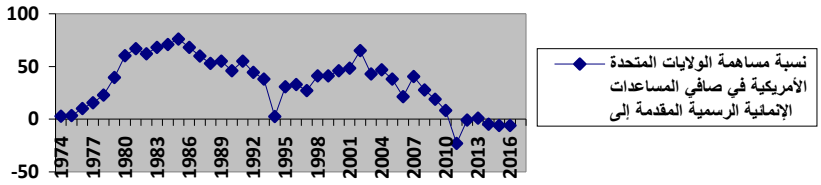

المصدر: من إعداد الباحثة. (اعتماداً على بيانات البنك الدولي في صافي المعونات الإنمائية الرسمية التي تلقتها مصر خلال الفترة محل الدراسة، وبيانات صافي المعونات الإنمائية الرسمية التي تلقتها مصر من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة محل الدراسة، وقد تم حساب تلك النسبة من بقسمة صافي المعونات الإنمائية الرسمية التي تلقتها مصر من الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة محل الدراسة على صافي المعونات الإنمائية الرسمية التي تلقتها مصر خلال نفس الفترة).

وبقراءة الشكل رقم (٢) يتضح ما يلي:

(١) بلغت نسبة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في صافي المعونات الإنمائية الرسمية التي تلقتها مصر في منتصف السبعينيات (٢,٩%)، (٣,٣%)، (١٠%)، (١٥,٥%) في الأعوام (١٩٧٤)، (١٩٧٥)، (١٩٧٦)، (١٩٧٧) على الترتيب، ويتضح ارتفاع هذه النسبة بالتدريج ويرجع ذلك إلى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بداية من عام (١٩٧٤).

(٢) استمرت هذه النسبة في الارتفاع بشكل ملحوظ في أواخر السبعينيات وحتى نهاية الثمانينيات بسبب تطبيق مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل عام (١٩٧٨)، فقد بلغت أقصي قيمة لها عام (١٩٨٦) لتمثل (٦٨%) من صافي المعونات المقدَمة إلى مصر.

(٣) ظلت نسبة المعونات المقدَمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى مصر إلى صافي المعونات الإنمائية الرسمية عند مستوي مرتفع في بداية التسعينيات، حيث مثلت حوالي (٥٥%)، (٤٤,٥%) عامي (١٩٩١)، (١٩٩٢) على الترتيب ويرجع ذلك إلى تطبيق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بالإضافة إلى موقفها في الحرب على الكويت عام (١٩٩٠).

(٤) تذبذبت نسبة المعونات الأمريكية إلى مصر ما بين الارتفاع والانخفاض خلال عقد التسعينيات إلى أن عاودت في الارتفاع عام (٢٠٠١)، (٢٠٠٢)، (٢٠٠٣)، (٢٠٠٤) لتمثل حوالي (٤٨,٥%)، (٦٥%)، (٤٣%)، (٤٧%) في الأعوام السابقة على الترتيب، ويرجع ذلك إلى الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في (١١ سبتمبر عام ٢٠٠١).

(٥) انخفضت نسبة المعونات الأمريكية المقدمة إلى مصر انخفاضاً شديداً بداية من عام (٢٠١٠) إلى أن أصبحت سالبة عامي (٢٠١١)، (٢٠١٢) حيث مثلت حوالي (-٢٣%)، (-٠,٨%) في هذين العامين على الترتيب، ثم أصبحت موجبة عام (٢٠١٣) حيث مثلت في هذا العام حوالي (١%) وهي نسبة ضئيلة جداً من صافي المعونات الإنمائية الرسمية، ثم أصبحت سالبة مرة أخري في الأعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، فقد مثلت نحو(-٤,٨%)، (-٦%)، (-٦%) في الأعوام المذكورة على الترتيب ويرجع ذلك إلى أن المبالغ التي تلتزم الحكومة المصرية بدفعها والمتمثلة في صافي أقساط الديون واجبة الدفع ومدفوعات الفوائد تفوق تلك التي تحصل عليها والمتمثلة في المنح والقروض الميسرة بالإضافة إلى ما تم إلغاؤه من عبء الدين (الدين المشطوب)، وكذلك التخبط السياسي الذي مرت به البلاد في تلك الفترة بسبب أحداث ثورة يناير (٢٠١١).

ويمكن دراسة أثر المعونات الاقتصادية الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧) من خلال دراسة أثرها على الادخار القومي والاستثمار القومي كالآتي:

- **معدل الادخار القومي:**

بدراسة البيانات المتاحة عن صافي المعونات الإنمائية الرسمية وإجمالي الادخار القومي كنسبة من الدخل القومي الإجمالي (يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات البنك الدولي، جمهورية مصر العربية) في مصر يتضح ما يلي:

شكل رقم (٣)

تطور كل من صافي المعونات الإنمائية الرسمية ومعدل الادخار القومي في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧) (%)

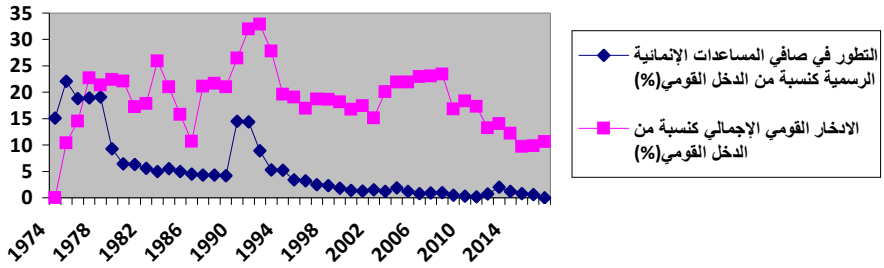

المصدر: البنك الدولي، بنك البيانات، جمهورية مصر العربية.

وبالنظر إلى كل الشكل رقم (٣) يتضح الآتي:

(١) **الفترة (١٩٧٤-١٩٨٠)**: بلغت صافي المعونات الإنمائية الرسمية أقصي قيمة لها عام (١٩٧٥) فقد بلغت حوالي (٢٢,١%) كنسبة من الدخل القومي ويرجع ذلك إلى انتهاج الحكومة المصرية توجهاً رأسمالياً للتنمية من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي بهدف

تشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار في مصر، بالإضافة إلى اتجاه تحويل العلاقات الاقتصادية إلى الغرب بدلاً من دول الكتلة الشرقية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال إنشاء مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في مصر في نفس العام للإشراف على المعونات الأمريكية المقدمة إليها، ذلك في الوقت الذي بلغ فيه الادخار القومي كنسبة من الدخل القومي الإجمالي في نفس العام (١٠,٣٥ %) وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة صافي المعونات الخارجية.

(٢) **الفترة (١٩٨٩-١٩٨١)**: شهد عقد الثمانينيات بصفة عامة انخفاض في نسبة صافي المعونات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى مصر، فقد وصلت لأدني قيمة لها خلال ذلك العقد في عام (١٩٨٩) حيث مثلت حوالي (٤,٢%)، بالإضافة إلى ازدياد حدة الأزمة الاقتصادية في مصر، حيث تراجعت إيرادات الدولة من النقد الأجنبي بسبب تراجع حصيلة صادراتها وانخفاض تحويلات العاملين في الخارج، و تزايد مشاكل القطاع العام الإدارية والمالية، في الوقت الذي انخفض فيه الادخار القومي الإجمالي (ولكنه يعتبر مرتفعاً مقارنة بصافي المعونات الإنمائية الرسمية المقدَمة إلى مصر في هذا الوقت).

(٣) **الفترة (٢٠١٠-١٩٩٠):** ارتفعت (نسبياً) نسبة صافي المعونات الإنمائية الرسمية في عامي (١٩٩٠)، (١٩٩١) لتمثل (١٤,٥%)، (١٤,٤%) على الترتيب (مقارنة بالعقد السابق) ويرجع ذلك إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري والدور الذي لعبته مصر في حرب الخليج عام (١٩٩٠)، وقيام كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والإمارات وقطر بإسقاط الديون العسكرية عن مصر، والتي بلغت حوالي (٧,١) مليار دولار بفوائد تُقدر بحوالي (٨٠٠) مليون دولار سنوياً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بينما بلغت حوالي (٦,٧) مليار دولار بالنسبة للمملكة العربية السعودية والإمارات وقطر(محمود، ٢٠٠٨)، و استمرت بداية من عام (١٩٩٢) حتي عام (٢٠١٠) في الانخفاض حتي وصلت لأدني قيمة لها عام (٢٠١١) لتمثل (٠,٢%)، بينما ظلت نسبة الادخار القومي الإجمالي منخفضة، فقد سجلت في نفس العام (٢٠١٠) حوالي (١٨,٣%)، ولكن تُعتبر نسبة الادخار القومي الإجمالي في تلك الفترة مرتفعة مقارنة بنسبة صافي المعونات الإنمائية الرسمية خلال نفس الفترة.

(٤) **الفترة (٢٠١٧-٢٠١١):** استمرت نسبة صافي المعونات الإنمائية الرسمية في الانخفاض خلال تلك الفترة لتسجل أدني قيمة لها عام (٢٠١١) بحوالي (٠,٢%)، وقد ظلت نسبة الادخار القومي منذ ذلك العام في الانخفاض حتى عام (٢٠١٧) لتسجل أدني قيمة لها في عام (٢٠١٥) وهي (٩,٧%).

وعلى الرغم من حصول مصر على المعونات الإنمائية الرسمية خلال الفترة محل الدراسة، إلا أن أثرها على الأداء الادخاري المصري يتسم بالضعف الشديد. ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب من أهمها:

(١) يؤدي اعتماد الاقتصاد المصري على المعونات الإنمائية الرسمية إلى تشويه هيكل الاقتصاد القومي بسبب انخفاض معدل الادخار القومي الناتج عن انخفاض حاجة المجتمع إلى الادخار، لذلك تقع الدولة في تلك الحلقة المفرغة، فالمعونات والقروض الخارجية تؤدي إلى انخفاض قدرة الدولة على الادخار وهو ما يولد الحاجة إلى المزيد من المعونات والقروض

الخارجية وهكذا (عبد الخالق، ١٩٨١). ويمكن تفسير ذلك كالآتي: فمع حصول الحكومة المصرية على المعونات الإنمائية الرسمية تنخفض مجهوداتها للعمل على تشجيع الادخار والتصدير وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجد الحكومة البديل السهل وهو الحصول على المعونات، الأمر الذي يتسبب في تحميل الدولة بالمزيد من الأعباء والقروض الخارجية (يتمثل جزء كبير منها في تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل يتم الحصول عليها بأسعار فائدة مرتفعة) (صقر، ١٩٧٨) بالإضافة إلى التنازلات السياسية التي تقدمها الحكومة المصرية أحياناً في سبيل الحصول على تلك المعونات. وقد أشار البعض (العنتري، ٢٠٠٥) إلى أن الادخار العام كان يتخذ قيماً سالبة منذ عام (١٩٨٧) حتى عام (١٩٩١). ويوضح الشكل رقم (٤) تطور معدل الادخار العام (وهو مدخرات الحكومة المركزية والحكومات المحلية وقطاع الأعمال العام، وبذلك فإن الادخار العام يشمل الادخار الحكومي وادخار القطاع العام أما الادخار الخاص فيشمل ادخار القطاع العائلي وقطاع الأعمال الخاص) في مصر في الفترة (١٩٩١-١٩٨٧) (world Bank, 1998) (حسب البيانات المتوفرة):

شكل رقم (٤)
تطور معدل الادخار العام في مصر في الفترة (١٩٩١-١٩٨٧)

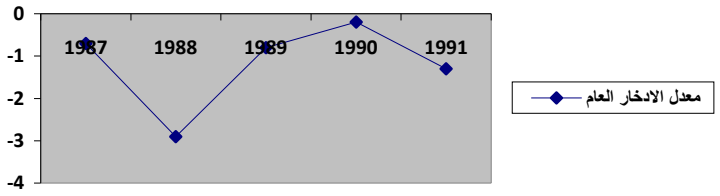

المصدر: العيسوي، إبراهيم، ٢٠٠٧، مرجع سبق ذكره، ص. ٧٦٠

(٢) أدت بعض المعونات الإنمائية الرسمية التي وُجهت إلى مصر خلال الفترة محل الدراسة إلى دعم الاستهلاك على حساب الإنتاج المحلي، ومن أبرز تلك المعونات المقدَمة من الولايات المتحدة الأمريكية والتي مثلت حوالي (٣٥%) من إجمالي المعونات التي حصلت عليها مصر خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٧)، فقد أعطي برنامج المساعدات الأمريكية أهمية كبيرة لقروض فائض الحاصلات الزراعية (وفقاً للقانون رقم ٤٨٠ الخاص ببرنامج فائض الحاصلات الزراعية) حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٣٢,٨%) من مجموعة المعونات المقدَمة إلى مصر، يليها في الأهمية النسبية المعونات الموجهة إلى قطاع الصناعة والتي بلغت أهميتها النسبية (١٤,١%) من إجمالي المعونات أي بفارق (١٨,٧ نقطة مئوية)، ثم يأتي قطاع الكهرباء ليحتل المرتبة الثالثة بأهمية نسبية تُقدر بحوالي (١٠,٦%) (نوار، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٨)، مما يؤكد على الصفة الاستهلاكية لتلك المعونات. ويمكن ملاحظة أنه في الوقت الذي استطاعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية خدمة مزارعيها وتصريف فائض إنتاجها الزراعي، لم يستطع صغار المنتجين المحليين الصمود أمام المنتجات الزراعية الأمريكية بسبب إغراق السوق المصري بكمية ضخمة من الحبوب

منخفضة السعر، أي التأثير سلبياً على دخول المزارعين المحليين، ومن ثم انخفاض الادخار الخاص والنمو الاقتصادي داخل الاقتصاد المصري.

(٣) أدت المعونات الإنمائية الرسمية إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد المصري، ويرجع ذلك إلى التشجيع على زيادة الاستهلاك في الوقت الذي لا تتوافر فيه قاعدة إنتاج كبيرة ومتنوعة، مما يدفع بالأسعار نحو زيادات متتالية. الشكل رقم (٥) تطور معدل التضخم في مصر في بعض السنوات المختارة من الفترة محل الدراسة:

شكل رقم (٥)

تطور معدل التضخم في مصر في بعض السنوات المختارة من الفترة محل الدراسة (%)

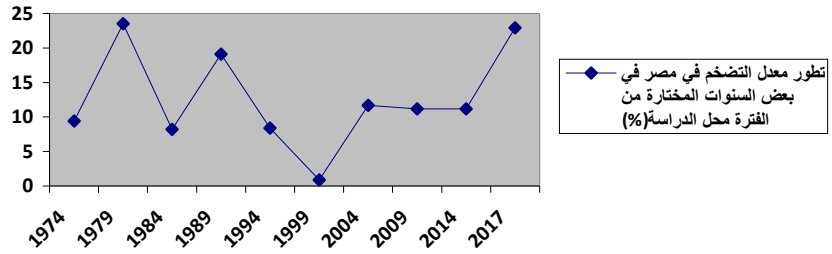

المصدر: البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، جمهورية مصر العربية.

ويؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعرقل عملية التنمية الاقتصادية في الاقتصاد المصري، من أهمها انخفاض معدل الادخار القومي ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب نذكر منها ما يلي (الغندور، ٢٠١٣):

(أ) يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى الحد من الادخار الاختياري نظراً لأن أصحاب الدخول المرتفعة لن يميلوا إلى الاحتفاظ بالنقود لأن القوة الشرائية لها في تدهور مستمر، أي أن النقود تفقد أحد وظائفها الهامة كمخزن للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى زيادة ميلهم للاستهلاك وانخفاض ميلهم للادخار.

(ب) يشجع التضخم رجال الأعمال على الاستثمار في المجالات ذات الإنتاجية المنخفضة والربح السريع أي الاستثمار في السلع الاستهلاكية الترفيهية، مما يشجع على زيادة الاستهلاك وانخفاض الادخار لقومي.

(ت) يؤدي ارتفاع معدلات التضخم في مصر إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج لذلك تزداد أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب وتنخفض أسعار الواردات من وجهة نظر المواطنين، لذلك يزداد عجز ميزان المدفوعات وتضطر الدولة إلى الحصول على المعونات والقروض الخارجية لتغطية هذا العجز مما يفاقم من مشكلة التضخم وانخفاض المدخرات القومية، أي تقع الدولة في حلقة مفرغة.

ويُستدل من الإحصاءات الدولية على أن معدل الادخار القومي في مصر يعد واحداً من أدني معدلات الادخار في العالم حيث بلغ عامي (٢٠١٦)، (٢٠١٧) حوالي (٩,٨%)، (١٠,٦%) علي الترتيب، مقارنةً بمعدلات الادخار القومية في الدول النامية الأخرى التي بلغت في نفس العامين المذكورين حوالي{(٤٧,٤%)، (٤٨,٧%)}، {(٢٩,١%)، (٢٩,٣%)}،{(٢١%)، (٢٢,٢%)} في كل من سنغافورة وماليزيا و فنلندا على الترتيب (البنك الدولي، مصر، سنغافورة، ماليزيا، فنلندا).

- **معدل الاستثمار القومي:**

تشير تقديرات الادخار القومي في مصر خلال الفترة محل الدراسة إلى وجود ضعف شديد في الادخار يقابله توسع هائل في الاستهلاك بمعدل يفوق كثيراً معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، وقد أدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الفقر من (١٥%) في بداية القرن الواحد والعشرين إلى (٢٥%) في نهاية العقد الأول منه (نوار، ٢٠١٤)، لذلك تضطر الحكومة المصرية إلى الحصول على المعونات الإنمائية الرسمية والقروض الخارجية للقيام بالاستثمارات اللازمة لخفض معدل الفقر ورفع معدل النمو الاقتصادي في مصر. ويوضح الشكل رقم (٦) تطور الاستثمار القومي الإجمالي كنسبة من الدخل القومي في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧) كالآتي:

شكل رقم (٦)

تطور معدل الاستثمار القومي الإجمالي في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧)

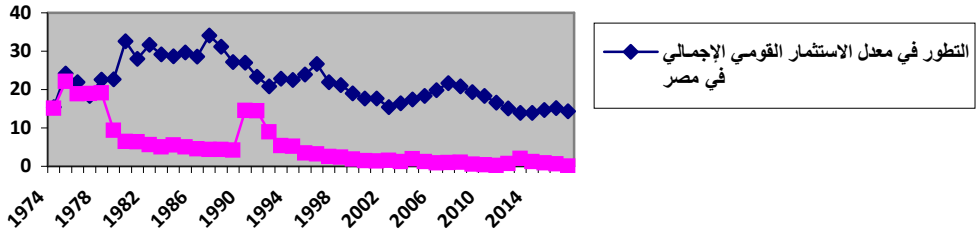

المصدر: الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، جمهورية مصر العربية.

وبقراءة الشكل رقم (٦) يتضح ما يلي (فوزي، المغربل، ٢٠٠٤):

(١) **الفترة (١٩٧٤-١٩٨٠)**: أدي انخفاض معدل الاستثمار القومي في مصر في الأعوام (١٩٦٧)، (١٩٧٣) إلى اتجاه القيادة السياسية لإعلان تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي بموجب القانون رقم (٤٣) لسنة (١٩٧٤) وذلك للتشجيع على مبادرات الاستثمار الفردية، مما أدي إلى تزايد معدل الاستثمار القومي ليصل إلى أعلي قيمة له عام (١٩٨٠) ليمثل (٣٢,٦%) خلال الفترة المذكورة، فقد بلغت الاستثمارات الخاصة أقصى قيمة لها (خلال

الفترة المذكورة) عام (١٩٨٠)، حيث وصلت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (٣١%) عام (١٩٨٠)، وأيضاً تزايدت استثمارات القطاع العام لتبلغ حوالي (٨٢,٤%) عام (١٩٧٨) (خلال الفترة المذكورة) بسبب رغبة الدولة في استكمال مشروعات البنية الأساسية التي دمرتها الحرب معتمدة أساساً في تمويلها على التمويل الخارجي من قروض أجنبية ومعونات إنمائية رسمية، حيث ازدادت الأخيرة خلال تلك الفترة (١٩٨٠-١٩٧٤) نتيجة السياسة الاقتصادية الجديدة التي تبنتها الحكومة المصرية ،بالإضافة إلى تطبيق اتفاقية كامب ديفيد في نهاية عام ١٩٧٨.

(٢) **الفترة (١٩٩٠-١٩٨١):** اتخذ معدل الاستثمار الإجمالي اتجاهاً تنازلياً، فقد أدت الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد المصري في أواخر الثمانينيات نتيجة انخفاض أسعار البترول وتحويلات العاملين في الخارج وأسعار الصادرات وإيرادات قناة السويس إلى العجز الداخلي والخارجي و عدم قدرة الدولة على الاستمرار في تمويل مشروعاتها التنموية، فقد انخفضت نسبة مساهمة القطاع العام في معدل الاستثمار القومي لتمثل حوالي (٤٧,٩%) عام (١٩٨٩/٨٨)، وعلي الرغم من انخفاض معدل الاستثمار القومي في مصر خلال تلك الفترة، إلا أنه يُعتبر مرتفعاً نسبياً مقارنةً بصافي المعونات الإنمائية الرسمية خلال نفس الفترة، ويرجع انخفاض نسبة صافي المعونات الإنمائية الرسمية الموجهة إلى مصر إلى الركود الذي تفشي في اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة المانحة لتلك المعونات، وكذلك الدول العربية البترولية الغنية "دول منظمة الأوبك" (والسبب الأساسي في ذلك هو انخفاض أسعار البترول خلال تلك الفترة مما أثر سلبياً على كل من اقتصادات الدول المتقدمة والمتخلفة ومنها الاقتصاد المصري).

(٣) **الفترة (٢٠١٠-١٩٩١):** وفي تلك الفترة استمر معدل الاستثمار الإجمالي في الانخفاض تدريجياً (مقارنةً بمعدل الاستثمار الإجمالي في الفترات السابقة على تلك الفترة)، بينما ارتفعت صافي المعونات الإنمائية الرسمية في بداية التسعينيات بسبب تطبيق الحكومة المصرية سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ثم استمرت تلك المعونات في الانخفاض تدريجياً حتى وصلت لأدني قيمة لها عام (٢٠١٠) خلال الفترة المذكورة، فقد مثلت (٠,٣%).

(٤) **الفترة (٢٠١٧-٢٠١١):** والتي اتخذ فيها معدل الاستثمار القومي الإجمالي اتجاهاً تنازلياً، فقد مثلت أدني قيمة له حوالي (١٣,٩%)عام (٢٠١٣) وصولاً إلى عام (٢٠١٧)، حيث مثل حوالي (١٤,٣%) في هذا العام، ويرجع ذلك إلى بطء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وما تعرض له الاقتصاد المصري من صدمات داخلية وخارجية سواء اقتصادية أو سياسية (أحداث ثورة يناير ٢٠١١)، بالإضافة إلى عجز السياسات الاقتصادية الكلية عن التعامل مع تلك الصدمات بشكل كاف وسريع، مما أثر سلبياً على معدل الاستثمار الخاص وكذلك تراجع الاستثمار العام، الأمر الذي أفضي في نهاية الأمر إلى انخفاض معدل الاستثمار الإجمالي، بينما انخفضت المعونات الإنمائية الرسمية بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة، فقد مثلت في عام الثورة حوالي (٠,٢%)، وظلت عند مستوي منخفض (على الرغم من ارتفاعها ارتفاعاً طفيفاً بسبب المعونات الاقتصادية التي حصلت عليها مصر من دول

الخليج العربي في أعقاب ثورة يناير)، فقد مثلت حوالي (٠,٨%)، (٠,٦%) في عامي (٢٠١٥)، (٢٠١٦) على الترتيب.

وعلى الرغم من حصول مصر على المعونات الإنمائية الرسمية خلال الفترة محل الدراسة، إلا أن أثرها الاستثمار القومي الإجمالي يتسم بالضعف الشديد. ويرجع ذلك إلى سوء توزيع الأموال على المتدفقة من تلك المعونات على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة. ويمكن توضيح ذلك كما يلي (بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاصة بجمهورية مصر العربية "OECD www. OECD. Org"، والتقرير السنوي لوزارة الاستثمار والتعاون الدولي، جمهورية مصر العربية)**:**

(١) البنية التحتية الاجتماعيةSocial Infrastructure : إن أول المجالات التي توجه إليها المعونات الإنمائية الرسمية المساهمة في إقامة بنية اجتماعية سليمة، فقد مثلت نسبة المعونات الاقتصادية التي حصل عليها الاقتصاد المصري من أجل تطوير البنية الأساسية الاجتماعية خلال الفترة محل الدراسة حوالي (١٩,٦%) من إجمالي المعونات الإنمائية الرسمية المتدفقة إلي الاقتصاد المصري خلال نفس الفترة. وقد وُزعت هذه النسبة على عدد من القطاعات الأساسية الاجتماعية من أهمها ما يلي:

(أ) **قطاع التعليم:** حصل قطاع التعليم على حوالي (١٧,٧٣%) من إجمالي المعونات الاقتصادية الموجهة إلى البنية الأساسية الاجتماعية وذلك من أجل تطوير البنية الأساسية للتعليم، والاهتمام بتطوير التعليم بكافة مراحله سواء كان التعليم الأساسي أو الثانوي أو الجامعي.

(ب) **قطاع الصحة:** حصل قطاع الصحة على حوالي (١٠,٤٥%) من إجمالي المعونات الاقتصادية الخاصة بالبنية الأساسية الاجتماعية وذلك من أجل دعم البنية الأساسية وتمويل سياسات قطاع الصحة والمساهمة في بناء المستشفيات والمعامل المتخصصة، وإعداد برامج الرعاية الصحية اللازمة وتمويل الأبحاث اللازمة لإيجاد العقاقير المطلوبة للسيطرة على الأمراض المعدية والأوبئة.

(ت) **قطاع السكان:** حصل على حوالي (٦,٤٧%) من إجمالي المعونات المُوجهة إلى البنية الأساسية الاجتماعية لخدمة برامج تخطيط الأسرة.

(ث) **بالنسبة لخدمات توصيل المياه:** مثلت حوالي (٣٣,٦٢%) من تلك المعونات المخصصة للبنية التحتية الاجتماعية من أجل توفير نظم جيدة للري والصرف والمطهرات اللازمة لمياه الشرب.

(ج) **بالنسبة للحكومة والمجتمع المدني:** حصلت على حوالي (١٩,٨٣%) من إجمالي تلك المعونات للمساهمة في تحسن الإدارة المالية للقطاع العام من خلال الأخذ بالأساليب الحديثة للمحاسبة المالية والإدارية، بالإضافة إلى دعم مؤسسات القضائية والتشريعية لتطوير النظم القضائية والقانونية والتعديلات الدستورية ودعم الهيئات التي تقدم خدمات عامة مثل الشرطة والمطافئ، وأيضاً تُستخدم تلك المعونات من أجل دعم المنظمات الأهلية ومجالس حقوق الإنسان، وحماية الأقليات الدينية.

(ح) **قطاعات البنية التحتية الاجتماعية الأخرى:** وقد حصلت على حوالي (١١,٧%) من إجمالي تلك المعونات من أجل دعم النشاط الثقافي في الاقتصاد المصري من خلال الاهتمام بالمتاحف والمكتبات ووضع البرامج الاجتماعية لكبار السن وأطفال الشوارع، ودعم قانون تطوير العمل وقطاع الإسكان. ويمكن توضيح مساهمة المعونات الاقتصادية الإنمائية الرسمية في قطاعات البنية الأساسية الاجتماعية خلال الفترة محل الدراسة من خلال الشكل رقم (٧) كالآتي:

شكل رقم (٧)

نسب مساهمة المعونات الاقتصادية الإنمائية الرسمية في القطاعات الأساسية للبنية التحتية الاجتماعية (%)

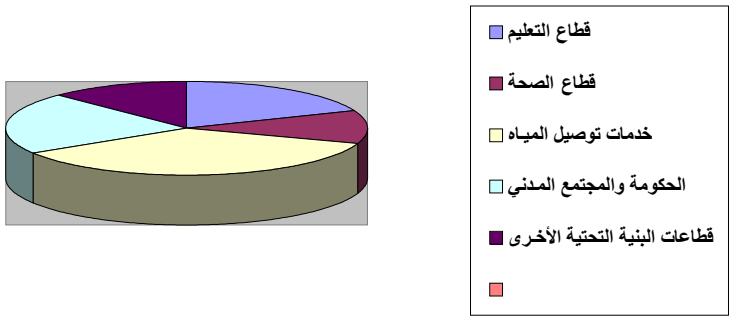

المصدر: بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، جمهورية مصر العربية.

(٢) البنية التحتية الاقتصادية Economic Infrastructure: حصلت البنية التحتية الاقتصادية على معونات إنمائية رسمية بلغت حوالي (١٦,١%) من إجمالي المعونات الإنمائية الرسمية خلال الفترة محل الدراسة. وقد وُزعت تلك النسبة على القطاعات الأساسية للبنية التحتية الاقتصادية كالآتي:

(أ) **قطاع النقل والتخزين:** حصل على حوالي (١١,٣٥ %) من إجمالي المعونات الاقتصادية الموجهة للبنية التحتية الاقتصادية، وذلك لتحسين خدمات النقل البري والبحري والنهري والجوي وتطوير أساليب التخزين ووضع البرامج التدريبية لذلك.

(ب) **قطاع الاتصالات:** حصل قطاع الاتصالات على حوالي (٧,٧٧%) من تلك المعونات وذلك لتطوير الخدمات البريدية والتليفونات والاتصالات اللاسلكية ودعم شبكات الإذاعة والتليفزيون والصحف وخدمات الإنترنت.

(ت) **قطاع الطاقة:** استحوذ قطاع الطاقة على (٣٤,١٥%) من إجمالي معونات البنية التحتية الاقتصادية، وذلك من أجل إنفاق تلك المعونات على توليد الطاقة ودعم أبحاث الطاقة والدورات والبرامج التعليمية في هذا المجال.

(ث) **قطاع الخدمات:** حصلت الخدمات المالية والبنكية على حوالي (٢٠,٩%) من تلك المعونات وذلك لتطوير المؤسسات ذات الدور المحوري في الاقتصاد المصري مثل البنك المركزي المصري وقطاع الوسطاء الماليين وتمويل البرامج التعليمية والتدريبية على الخدمات المالية والبنكية.

(ج) **قطاعات البنية التحتية الاقتصادية الأخرى:** حصل على حوالي (٢٥,٨%) لدعم مؤسسات الاستثمار مثل الغرف التجارية، ودعم عملية إصلاح القوانين اللازمة لتحسين مناخ الاستثمار. ويمكن توضيح مساهمة المعونات الاقتصادية الإنمائية الرسمية في قطاعات البنية الأساسية الاقتصادية خلال الفترة محل الدراسة من خلال الشكل رقم (٨) كالآتي:

شكل رقم (٨)

نسب مساهمة المعونات الاقتصادية الإنمائية الرسمية في القطاعات الأساسية للبنية التحتية الاقتصادية (%)

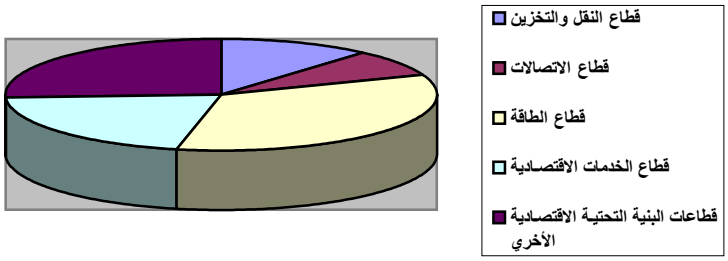

المصدر: بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، جمهورية مصر العربية.

(٣) قطاعات الإنتاج المختلفة: حصلت قطاعات الإنتاج المختلفة على حوالي (٩,٦%) من إجمالي المعونات الاقتصادية التي تلقاها الاقتصاد المصري خلال الفترة محل الدراسة، وُزعت كالآتي:

(أ) **قطاع الزراعة:** استحوذ على حوالي (٥٠,٧٨%) من إجمالي المعونات الاقتصادية الموجهة لقطاعات الإنتاج وذلك لوضع سياسات زراعية أفضل وإحداث التنمية الزراعية من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية ومنع تجريف الأراضي الزراعية وتوفير الموارد المائية اللازمة والعمل على زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية الضرورية مثل القمح والأرز والخضروات، ومحاصيل التصدير مثل القطن بالإضافة إلى توفير الخدمات المرتبطة بقطاع الزراعة مثل الائتمان الزراعي والبرامج التعليمية والتدريبية والأبحاث الزراعية.

(ب) **قطاع الصناعة:** حصل على حوالي (٢٨,١%) من إجمالي المعونات الإنمائية الرسمية وذلك لدعم القطاع الصناعي سواء في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو الصناعات اليدوية ومصانع الطاقة والمعدات وغيرها.

(ت) **بالنسبة للتجارة:** استُخدمت حوالي (١٨,٩%) من تلك المعونات في دعم إصلاح التشريعات المتعلقة بالتجارة مثل التعريفة الجمركية، بالإضافة إلى الدخول في المنظمات العالمية مثل منظمة التجارة الخارجية مما يفضي في النهاية إلى تحرير التجارة الدولية.

(ث) **قطاع السياحة:** حصل على (٠,٢٣%) قُدمت إلى الوزارات والهيئات المسئولة من أجل تنشيط حركة السياحة المصرية. ويوضح الشكل رقم (٩) نسب مساهمة المعونات الاقتصادية الإنمائية الرسمية في قطاعات الإنتاج المختلفة خلال الفترة محل الدراسة كالآتي:

شكل رقم (٩)
نسب مساهمة المعونات الاقتصادية الإنمائية الرسمية في قطاعات الإنتاج المختلفة (%)

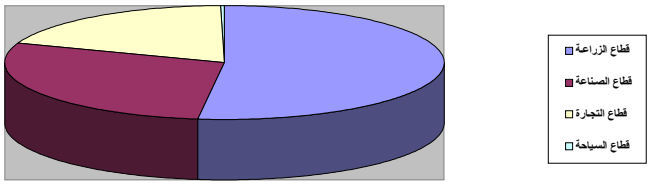

المصدر: بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، جمهورية مصر العربية.

(٤) مجالات أخرى: وُجه ما يعادل حوالي (٦,٣%) من المعونات الاقتصادية الإنمائية الرسمية لتمويل مجالات أخري، من أهمها:

(أ) **مجال حماية البيئة العامة:** فقد حصل على حوالي (٣٠,٢٧%) من تلك المعونات من أجل وضع القوانين واللوائح والتشريعات في مجال حماية البيئة للحد من تلوث الهواء والحفاظ على الأماكن التاريخية والتحكم في أثار الفيضانات، بالإضافة إلى تمويل الأبحاث البيئية.

(ب) **مجال دعم دور المرأة لتحقيق التنمية:** وحصل على (١,٢٧%) من تلك المعونات وذلك لدعم دور المرأة في تحقيق التنمية.

(ت) **مجالات أخري:** مثل دعم مشروعات التنمية الحضرية والريفية والمنح الدراسية، وحصلت تلك المجالات على حوالي (٦٨,٤٣%) من إجمالي تلك المعونات.

(٥) حصلت الحكومة المصرية على **معونات تمثل حوالي (٩,٢%)** من إجمالي المعونات الإنمائية الرسمية التي حصلت عليها خلال الفترة محل الدراسة، وخُصصت تلك المساعدات لما يلي:

(أ) **دعم الموازنة العامة المصرية:** بحوالي (٢٢,٥%) من إجمالي تلك المعونات.

(ب) **معونة غذائية:** تمثل حوالي (١٦,٣٨%) من تلك المعونات.

(ت) **معونات سلعية أخري:** تمثل حوالي (٦١%) من تلك المعونات.

(٦) **حصلت الحكومة المصرية على معونات موجهة لخدمة الدين الخارجي:** حيث مثلت حوالي ٣٨,٩% من إجمالي ما حصلت علية الدولة من معونات خلال الفترة محل الدراسة.

(٧) **حصلت الحكومة المصرية على حوالي (٠,٠٢%)** من إجمالي المعونات التي تلقاها الاقتصاد المصري خلال الفترة محل الدراسة كمساعدات إنسانية ومعونات لإعادة الإعمار.

(٨) **حصلت المنظمات غير الحكومية العاملة في مصر على حوالي (٠,٠١%)** من إجمالي المعونات التي تلقاها الاقتصاد المصري خلال نفس الفترة.

(٩) **حصل الاقتصاد المصري على معونات غير موجهة** (غير مخصصة) لقطاع معين بما يعادل حوالي (٠,٢%) من إجمالي المعونات خلال الفترة المذكورة.

ويوضح الشكل رقم (١٠) توزيع مبالغ المعونات الإنمائية الرسمية على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في مصر خلال الفترة محل الدراسة كالآتي:

شكل رقم (١٠)

توزيع مبالغ المعونات الإنمائية الرسمية على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧)

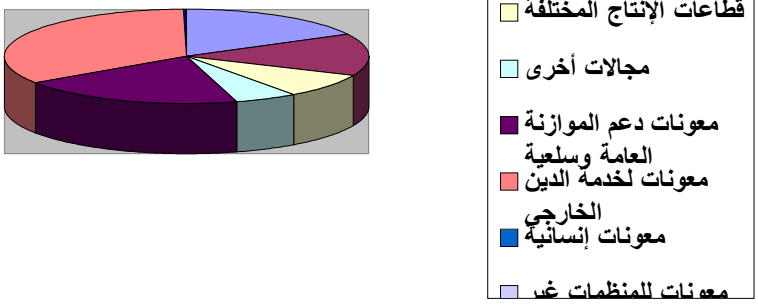

المصدر: بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، جمهورية مصر العربية.

ومن العرض السابق يمكن ملاحظة أن نسبة كبيرة من إجمالي المعونات التي تلقاها الاقتصاد المصري تُوجه إلى خدمة الديون الخارجية، فقد خصص حوالي (٣٩%) من إجمالي المعونات لخدمة الديون الخارجية خلال الفترة محل الدراسة، بينما لم تتجاوز نسبة المعونات الموجهة إلى قطاعات الإنتاج المختلفة من زراعة وصناعة وسياحة (٩,٦%) من إجمالي المعونات التي تلقاها الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، وبالتالي حصلت تلك القطاعات على حوالي (٥%)، (٢,٦%)، (٠,٠٢%) من إجمالي المعونات التي تدفقت إلى الاقتصاد المصري خلال الفترة محل الدراسة على الترتيب، وقد حصل قطاع الطاقة على حوالي (٥,٤%) من إجمالي المعونات الموجهة للاقتصاد المصري خلال تلك الفترة، وهي نسب ضئيلة جداً مقارنة بمعدل الاستثمار والنمو الاقتصادي المطلوب تحقيقه وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية.

• **معدل النمو الاقتصادي:**

ويمكن استنتاج وجود أثراً سلبياً للمعونات الإنمائية الرسمية على معدل النمو الاقتصادي في مصر كنتيجة منطقية لأثرها السلبي على معدلي الادخار والاستثمار القوميين خلال الفترة محل الدراسة. ويمكن توضيح ذلك من خلال تتبع التطور في معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي GNI خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧) في الشكل رقم (١١) (البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، مصر) كالآتي:

شكل رقم (١١)
تطور كل من صافي المعونات الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي ومعدل النمو في الدخل القومي في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧) (%)

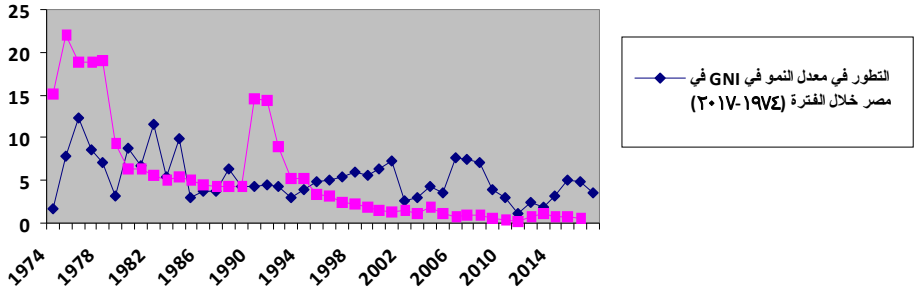

المصدر: البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، جمهورية مصر العربية.

وبقراءة كل الشكل رقم (١١) يتضح تواضع معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي في مصر بشكل عام. ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

(١) **الفترة (١٩٧٤-١٩٨٠):** علي الرغم من ارتفاع نسبة صافي المعونات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي في بداية عام (١٩٧٤) حيث مثلت حوالي (١٥,١%)، إلا أن معدل النمو في GNI لم يتعدَ (١,٦%) في نفس العام، ولكنه ارتفع نسبياً في النصف الثاني من السبعينيات ليسجل (١٢,٤%) عام (١٩٧٦)، هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه صافي

المعونات الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي في النصف الثاني من السبعينيات وعلى وجه التحديد في السنوات (١٩٧٤)، (١٩٧٥)، (١٩٧٦)، (١٩٧٧)، (١٩٧٨) لتمثل (١٥,١%)، (٢٢,١%)، (١٨,٨%)، (١٨,٩%)، (١٩,١%) على الترتيب، ويرجع ذلك إلى انتهاج الحكومة المصرية سياسة الانفتاح الاقتصادي وتطبيق اتفاقية السلام مع إسرائيل في نهاية عام ١٩٧٨.

(٢) **الفترة (١٩٨٩-١٩٨١):** وفيها انخفضت صافي المعونات الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي تدريجياً، فقد سجلت أدني قيمة لها عام (١٩٨٩) لتمثل (٤,٢%)، أما عن معدل النمو في GNI فقد ارتفع نسبياً في النصف الأول من الثمانينيات ليسجل أعلي قيمة له عام (١٩٨٢) لتمثل (٦,١١%) واستمر ذلك حتى عام (١٩٨٤) ليمثل (٩,٩%)، ولكنه انخفض تدريجياً بداية من عام (١٩٨٥) حتى نهاية عقد الثمانينيات ليصل إلى أدني قيمة له في تلك الفترة ليمثل (٢,٩%) في نفس العام (١٩٨٥).

(٣) **الفترة (٢٠١٠-١٩٩٠):** شهدت بداية التسعينيات ارتفاعاً في صافي المعونات الإنمائية الرسمية كنسبة من الدخل القومي لتمثل (١٤,٥%)، (١٤,٤%) على الترتيب في عامي (١٩٩٠)، (١٩٩١)، ويرجع ذلك إلى اتفاق الحكومة المصرية مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير على تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي. وعلى الرغم من ارتفاع صافي المعونات الإنمائية الرسمية الموجهة إلى مصر خلال هذين العامين، إلا أن معدل النمو في GNI خلال العامين المذكورين كان متواضعاً جداً فقد مثل حوالي (٤,٣%)، (٤,٥%) على الترتيب. وقد بدأت نسبة صافي المعونات الإنمائية الرسمية الموجهة إلى مصر في الانخفاض تدريجياً خلال التسعينيات مروراً بالألفية الجديدة، فقد مثلت في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الجديدة حوالي (١,٨%)، (١,٤%) في كلتا السنتين على الترتيب، ومع ذلك كان معدل النمو في GNI مرتفعاً نسبياً في هذين العامين مقارنة بمعدلات النمو في السنوات السابقة، فقد بلغ حوالي (5.6%)عام (١٩٩٩)، (٦,٣%) عام (٢٠٠٠). وظلت نسبة المعونات الإنمائية الرسمية في الانخفاض حتى وصلت إلى أدني قيمة لها عام (٢٠١٠) لتمثل (٠,٣%)، في الوقت الذي كان فيه معدل النمو في GNI متواضعاً خلال تلك الفترة، حيث سجل عام (٢٠١٠) حوالي (3%) (وهي نسبة ليست منخفضة مقارنة بنسبة المعونات التي حصلت عليها مصر في نفس العام).

(٤) **الفترة (٢٠١٧-٢٠١١):** انخفضت نسبة صافي المعونات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي عام (٢٠١١) حيث مثلت (٠,٢%) ويرجع ذلك إلى أحداث ثورة يناير، وظلت تلك النسبة منخفضة بسبب الظروف السياسية المتخبطة في مصر، وفي المقابل كان معدل النمو في GNI منخفضاً، فقد مثل حوالي (١,١%) في عام الثورة، ثم ارتفع ارتفاعاً متواضعاً جداً ليصبح (٥,١%) عام (٢٠١٥).

وخلاصة القول إنه على الرغم من حصول الاقتصاد المصري على المعونات الاقتصادية الإنمائية الرسمية خلال الفترة المذكورة، إلا أنها لم توجه إلى القطاعات الأساسية في الاقتصاد القومي (من أهمها الزراعة والصناعة والسياحة والطاقة) والتي لابد من دعمها لرفع معدلي الاستثمار والنمو الاقتصادي، لذلك لابد من توظيف تلك المعونات بما يتفق مع أولويات وخطط التنمية الاقتصادية المنشودة.

الجزء الثاني: التقدير الكمي لأثر صافي المعونات الإنمائية الرسمية على كل من معدل الادخار القومي ومعدل الاستثمار القومي ومعدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٧٤):

يهدف هذا الجزء إلى تقدير العلاقة بين صافي المعونات الإنمائية الرسمية وكل من معدلات الادخار القومي والاستثمار القومي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٧٤)، للخروج ببعض التوصيات التي يمكن من خلالها استخدام المعونات الإنمائية الرسمية بما يرفع من معدل النمو الاقتصادي في مصر، لذلك يتضمن هذا الجزء ما يلي:

(١) دراسات سابقة Literature Review.

(٢) المنهجية Methodology.

(أ) توصيف النموذج Model Specification.

(ب) التوقعات المسبقة لمحددات نموذج الدراسة وفقًا للنظرية الاقتصادية Prior expectations of determinants of the study model according to Economic theory

(ج) اختبار سكون بيانات السلاسل الزمنية Stationary of Data Time Series Test.

(د) تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) مع اختبار التكامل المشترك وفقًا لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lags) (ARDL) باستخدام منهج تحليل الحدود(Bounds analysis Procedure).

(٣) الاستنتاجات.

(١) دراسات سابقة Literature Review:

يمكن تقدير العلاقة بين صافي المعونات الإنمائية الرسمية كمتغير مستقل وكل من معدلات الادخار القومي والاستثمار القومي والنمو الاقتصادي كمتغيرات تابعة في مصر خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٧٤) من خلال الاسترشاد بدراسات سابقة تتضمن بعضها نماذج قياسية يمكن استخدامها في بناء النماذج الاقتصادية لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة. وعليه يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى دراسات سابقة تناولت قضية المعونة الأجنبية بالتطبيق على الدول النامية، ودراسات سابقة تناولت قضية المعونة الأجنبية بالتطبيق على الاقتصاد المصري كالآتي:

(أ) دراسات سابقة تناولت قضية المعونة الأجنبية بالتطبيق على الدول النامية:

حاولت دراسة **(Griffin and Eons, 1970)** بحث العلاقة بين نسبة المساعدات الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي ومعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي لحوالي (١٢) دولة من دول أمريكا اللاتينية في الفترة (١٩٦٤-١٩٥٧) وذلك وفقًا لمعادلة الانحدار التالية:

$$Y=24.97-6.78(A/Y)$$

وبالنظر إلى المعادلة السابقة نجد أن نسبة المساعدات الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي (A/Y) ترتبط مع معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي(Y) بعلاقة عكسية . فإذا ازدادت نسبة المساعدات الأجنبية إلى الناتج القومي الإجمالي بمقدار دولار واحد ينخفض معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي بمقدار (٦,٧٨ دولار)، وقد اتفق **(Weisskopf, 1972)** مع **(Griffin and Eons, 1970)** في وجود علاقة عكسية بين المعونات الأجنبية ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك كنتيجة للأثر السلبي للمعونات الأجنبية على معدل الادخار المحلي، حيث أن المدخرات الأجنبية (المعونات الأجنبية) حلت محل المدخرات المحلية وقد تم استنتاج ذلك عند بحث تلك العلاقة في (٤٤) دولة نامية.

بينما وجد **(Papanek, 1973)** في دراسته حول العلاقة بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع والمعونات الخارجية والاستثمارات الأجنبية الخاصة والمدخرات المحلية كمتغيرات مستقلة (حيث افترضت الدراسة أن معدل النمو الاقتصادي دالة في المعونات الخارجية والاستثمارات الأجنبية الخاصة والمدخرات المحلية، باستخدام بيانات ٨٥ دولة نامية خلال فترة الخمسينيات والستينيات) علاقة طردية بين المعونات الخارجية والنمو الاقتصادي في هذه الدول، بالإضافة إلى أن مساهمة المعونات الخارجية في النمو الاقتصادي تفوق مساهمة المدخرات المحلية والاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن أن الارتباط بين حجم المعونات الخارجية والأشكال الأخرى للتدفقات الداخلة مثل حجم الاستثمارات الخاصة ليس كبيراً، مما يتعارض مع فكرة أن المعونات المقدَمة إلى الدول المتخلفة تُستَغَل بواسطة المستثمرون من القطاع الخاص التابعين للدولة المانحة.

وقد اتفق **(Levy, 1987)**مع **(Papanek, 1973)** في دراسة الأول التي اختبرت أثر المعونات الأجنبية على معدلات الاستثمار في (٤٦) دولة منخفضة الدخل باستخدام معادلة الانحدار الآتية:

$$(I/Y) = \alpha + \beta\,(S/Y) + \dagger\,(A/Y)$$

حيث يمثل (I / Y) نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل (S / Y) نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل (A / Y) نسبة المعونات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل α الجزء الثابت، بينما يمثل كل من β و $\dagger$ ميل نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي و ميل نسبة المعونات الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. مع ملاحظة أنه إذا كانت β قريبة من الواحد الصحيح يمكن استنتاج أن معظم المدخرات المحلية تستثمر محلياً، وإذا كان $\dagger$ قريباً من الواحد الصحيح يمكن استنتاج أن معظم المعونات التي تحصل عليها الدولة منخفضة الدخل تُستثمر. ويمكن أن تكون المعونة المقدَمة من الدولة المانحة مشروطة بضرورة قيام الدولة المتلقية للمعونة باستكمال المشروع المتفق عليه بمواردها الخاصة. وبالتالي يمكن أن ينطوي أثر المعونة على أثر المضاعف وتكون قيمة $\dagger$ أكبر من واحد صحيح. ومع قيام الباحث بتطبيق بيانات (٤٦) دولة منخفضة الدخل في المعادلة السابقة توصل إلى أن قيمة $\dagger$ تساوي ٠,٨٦ وازدادت هذه القيمة بعد عام ١٩٧٤ لتتجاوز الواحد الصحيح، وتشير الأدلة بقوة إلى أن معظم عمليات تحويلات

المعونات تُستثمر. بينما كانت قيمة β تساوي ٠,٨. وبالإشارة إلى النتائج السابقة توصل الباحث إلى أن المعونات توثر تأثيراً إيجابياً على معدل الاستثمار (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

وقد أيدت دراسة **(Morisset 1989)**دراستي كل من **(Griffen and Enos 1970)** و **(Weisskopf, 1972)** على وجود علاقة عكسية بين رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية ومن ثم معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يرى وجود استبدال بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية، وقد أشار إلى أن المستثمرين الأجانب يمكن أن يحلوا محل المستثمرين المحليين وبهذه الطريقة يمكن أن يحدث انخفاض في المدخرات المحلية. وتم تدعيم ذلك من خلال معادلة الادخار الآتية:

$$S/ Y= \alpha+\beta F/Y$$

حيث تمثل (S) المدخرات المحلية، (F) هي رؤوس الأموال الأجنبية (عجز الحساب الجاري)، (Y) هو الناتج المحلي الإجمالي، (α) ثابت، أما (β) توضح الأثر الحدي {F/Y} على {S / Y}. وقامت معظم الدراسات بتقدير المعادلة السابقة لمجموعة من دول أمريكا اللاتينية بما في ذلك الأرجنتين، باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) والتي خلصت إلى أن (F) بديل (S) والمعلمة (β) سالبة وذات معنوية مرتفعة. وأشارت النتائج إلى أن التأثير السلبي أكثر وضوحاً في الفترة (١٩٨٢-١٩٧٣)، في بيرو (β= -0.8076)، والأرجنتين (β=-0.9157). وقد وجد كل من Chenery, Eckstein and Landau أن تقدير (β) بالنسبة للأرجنتين كان 0.50- في الفترة (١٩٦٤-١٩٥٠) و 0.34- خلال الفترة (١٩٦٦-١٩٥٥).

وتناولت دراسة **(Khan et al, 1993)** أثر المعونات الخارجية على معدل الادخار المحلي في دولة باكستان خلال الفترة (١٩٨٨-١٩٦٠). وتوصلت إلى معادلة الانحدار الخاصة بمعدل الادخار المحلي كالآتي:

$$S/Y=B_0+B_1F/Y+B_2PCI/Y+B_3FDI/Y+B_4RRI/Y+ u \ldots\ldots (1)$$

حيث يمثل كل من S/Y، B_0، Y/F، PCI، FDI، RRI، u معدل الادخار المحلي والجزء الثابت ونسبة المعونات الأجنبية إلى الناتج القومي الإجمالي ومعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج القومي الإجمالي ومعدل الفائدة الحقيقي والخطأ العشوائي على الترتيب.

وقد توصل (Khan et al) من المعادلة السابقة إلى أن (B_0= 4.636)، (B_1=- 0.097)، (B_2=0.339) وهو ما يعني وجود علاقة عكسية بين تدفق المعونات الأجنبية إلى الدولة ومعدل الادخار المحلي، وقد تم تقدير نموذج (النمو- المعونات) من خلال دراسة **(Quazi, 2005)**، فقد تم بناء النموذج كالآتي:

$$GR_t= a +b_1 Aid_{t-1} +b_2 S_{t-1}+b_3 CLF_t+b_4MX_t+b_5 M_{2t}+u_t$$

حيث يمثل كل من GR، Aid، S، CLF،MX، M_2 معدل النمو الحقيقي في GDP، المعونات الأجنبية كنسبة من GDP، الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من GDP، النمو في قوة العمل، صافي الصادرات كنسبة من GDP، عرض النقود كنسبة من GDP، t عنصر الزمن على الترتيب، فوفقًا لهذا النموذج تم تقدير أثر المعونات الأجنبية على معدل النمو في GDP في

بنجلاديش خلال الفترة (١٩٧٩-١٩٧٣) ووُجد أنه عندما يتم تصنيف المعونات الأجنبية إلى منح وقروض ميسرة، يكون هناك أثر إيجابي كبير على معدل النمو في GDP عند الحصول على المعونات في شكل قروض ميسرة بينما يكون الأثر على معدل النمو في GDP ضئيلاً عندما يكون الحصول على المعونات الأجنبية في شكل منح لا ترد، ويرجع ذلك إلى أن القروض الميسرة تُستخدم غالبًا في تمويل مشروعات الاستثمارات العامة والبرامج البشرية بينما تُستخدم المنح في تمويل أنشطة غير منتِجة.

وقد حاولت دراسة **(Qayyum and Haidar, 2012)** التعرف على أثر الدين الخارجي والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصادي من خلال الأخذ في الاعتبار دور الجودة المؤسسية، وقد تم الحصول على بيانات سنوية من ٦٠ دولة نامية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٨-١٩٨٤) وقد تم اختيار هذه الفترة نظراً لنقص البيانات الحديثة عن جودة المؤسسات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المساعدات الاقتصادية تؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، ولكن ليس بشكل سريع (في الأجل القصير) ولابد من حقن هذه الأموال في الاقتصاد من خلال مشروعات مخطط لها بشكل صحيح حتى تؤثر تدفقات المساعدات الأجنبية تأثيراً إيجابياً على معدل النمو الاقتصادي (في الأجل الطويل)، ولابد أن يقترن بذلك سياسات جيدة للاقتصاد الكلي ومؤسسات جيدة تعمل على تحسين كفاءة رأس المال. ولكن لسوء الحظ إن الدول النامية التي تعاني من نقص التمويل تعتمد على المساعدات الأجنبية في تمويل الاستهلاك في الغالب وتنفيذ المشروعات الجديدة (وهذه المساعدات غير مضمونة في أغلب الأحيان). بينما يؤثر الدين الخارجي سلبياً على النمو الاقتصادي وذلك من خلال ثلاثة افتراضات مختلفة: (١) فرض تراكم الدين والذي يعني أنه مع ارتفاع عبء الدين الخارجي سيتوقع الأفراد فرض ضرائب مرتفعة عليهم في المستقبل مما يدفعهم إلى خفض الميل إلى الادخار والاستثمار بشكل كبير مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي انخفاض معدل النمو الاقتصادي. (٢) فرض شرط السيولة والذي يعني أن مدفوعات خدمة الدين في حالة الدول المثقلة بالديون مرتفعة جداً وتعمل على خفض الأموال اللازمة والتي يمكن استخدامها في زيادة الاستثمار أي أنها تزاحم الاستثمار مما يعني تباطؤ معدل النمو الاقتصادي. (٣) فرض التأثير المباشر للدين والذي يعني أن ارتفاع مستوي الدين يؤدي إلى انخفاض إنتاجية رأس المال المتاح وبالتالي انخفاض مستوي الناتج.

(ب) دراسات سابقة تناولت قضية المعونة الأجنبية بالتطبيق على الاقتصاد المصري:

تناولت دراسة **(Abd elwahed, 1997)** قضية المساعدات الأجنبية في مصر وحاولت قياس أثر المعونات الأجنبية على معدل الادخار المحلي خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٧٠) وذلك وفقًا لمعادلة الانحدار التالية:

$$S=\theta_0+\theta_1 A+\theta_2 G_{t-1}+\theta_3 S_{t-1}+\theta_4 I+\theta_5 Y+\theta_6 D+u$$

حيث يشير كل من A، G_{t-1}، S_{t-1}، I، Y، D نسبة المعونات الأجنبية إلى GDP، معدل النمو في الدخل الحقيقي في السنة السابقة، نسبة الادخار إلى GDP في السنة السابقة، سعر الفائدة الحقيقي على المدخرات، معدل النمو الحقيقي في متوسط نصيب الفرد من الدخل، متغيرات صماء على الترتيب، وقد استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية

وتوصلت إلى أن العلاقة بين المعونات الأجنبية ومعدل الادخار المحلي طردية خلال الفترة محل الدراسة، ويرجع ذلك إلى ازدياد تدفق تلك المعونات إلى الاقتصاد المصري بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتطبيق مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل حيث ازدادت تلك التدفقات إلى مصر بما يعادل (١٥%) سنويًا (على الرغم من تقلب تلك التدفقات) وقد وصلت المعونات الأجنبية إلى أعلى قيمة لها خلال الفترة محل الدراسة في بداية التسعينيات مع اندلاع حرب الخليج وتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وتناولت دراسة **(Al Hagrasy et al, 2014)** أثر المعونات الأجنبية على الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (٢٠١٣-١٩٩٠)، من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$LnY_t= \alpha_0+\beta_1LnK_t+\beta_2LnL_t+\beta_3LnFAID_t+\beta_4LnGE_t+\beta_5LnRER_t+\square$$

حيث يمثل كل من K ، L، FAID، GE، RER، Y رأس المال، والعمل، المعونات الأجنبية، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف الحقيقي، الناتج المحلي الإجمالي على الترتيب، وقد توصلت الدراسة إلى أنه في الأجل القصير تؤثر المعونات الأجنبية تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي، بينما تؤثر تلك المعونات تأثيرًا سلبيا على النمو الاقتصادي في مصر في الأجل الطويل.

وقد تناولت دراسة **(سعد، ٢٠١٤)** قياس الأثر الاقتصادي الكلي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة (٢٠١١-١٩٧٠) وفقًا للنموذج القياسي التالي:

$$LnRGDPPC_t= \beta_0+\beta_1LnODA_t+\beta_2LnEX_t+\beta_3LnGCF_t+\mu_t$$

حيث يمثل كل من $LnRGDPPC_t$، $LnODA_t$، $LnEX_t$، $LnGCF_t$ اللوغاريتم الطبيعي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) في السنة t، اللوغاريتم الطبيعي لصافي المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في السنة t، واللوغاريتم الطبيعي للانفتاح التجاري في السنة t، اللوغاريتم الطبيعي لتكوين رأس المالي الإجمالي في السنة t على الترتيب، وبتقدير معادلة الانحدار السابقة توصلت الدراسة إلى النتيجة التالية:

$$LnRGDPPC_t= 17.815- 0.1926LnODA+0.00381LnEX-1.0148LnGCF$$

أي أن المعونات الإنمائية الرسمية تؤثر سلبيًا على معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من GDP بسبب سوء توزيع تلك المعونات على القطاعات المنتِجة، وكذلك يؤثر معدل تكوين رأس المال سلبيًا على معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بسبب اتباع سياسات غير فعالة من جانب الحكومة المصرية، بينما يؤثر الانفتاح التجاري طرديا على معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من GDP، وقد اتفقت دراسة **(Jadallah, 2015)** مع دراسة **(سعد، ٢٠١٤)** في التأثير السلبي للمعونات الأجنبية على النمو الاقتصادي في مصر وخاصة تلك المقدَمة من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث توصلت دراسة (Jadallah, 2015) إلى النتائج التالية:

- أدت الإصلاحات المرتبطة بالمساعدات إلى خفض دور الدولة في التنمية ودورها في تقديم الخدمات الاجتماعية، وقد شهدت الطبقات المتوسطة والدنيا تدهوراً شديداً في الخدمات

والموارد الاقتصادية المتاحة التي تقدمها الدولة، الأمر الذي أدى إلى استنزاف العقول وهجرة العمال وقد تضاعفت هذه الآثار بسبب التدفقات المالية إلى الخارج الناتجة عن زيادة الفسادCapital Flight.

- أدت المساعدات المشروطة بإصلاحات السوق الحرة إلى زيادة اعتماد الدولة على التدفقات المالية الخارجية والقروض الأجنبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى الاعتماد على النخبة السياسية والاقتصادية التي تعمل على استدامة هذه التدفقات.
- إن تدفق المساعدات لم يرقَ إلى مستوي توقعات نقل التكنولوجيا، والصناعات الحديثة، والخبرات إلى مصر.
- تحالفت النخبة السياسية العالمية مع شبكة من النخب المصرية الحاكمة على تنفيذ نظام المساعدات من خلال المراكز السياسية حيث استخدموا المساعدات وسياساتها للنهوض بمصالحهم الخاصة.
- أدت تدفقات المساعدات إلى مصر إلى تيسير الفساد فوفقاً للمركز المصري للحقوق السياسية والاقتصادية احتلت مصر الترتيب ١١٨ من أصل ١٧٦ على مستوى الدول من حيث مؤشر الفساد الدولي.
- منذ أن أصبحت مصر دولة متلقية للمعونة الأمريكية، تحولت إلى واحدة من أكبر مستوردي القمح في العالم من الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً لتقرير حكومة الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٥ " وفقاً للاتفاقية قررت الحكومة المصرية استخدام ٧٥% أو أكثر من المعونات لشراء السلع مثل القمح والمعدات وما يصل إلى ٢٥% لتسديد ديونها إلى الولايات المتحدة".
- إن تدفقات المعونة أدت إلى التشجيع على تنمية قطاع الاستهلاك والخدمات بدلاً من تعزيز الإنتاج عن طريق الاستثمار في التعليم والزراعة والصناعة، بالإضافة إلى زيادة عدم العدالة الاجتماعية.

ومما سبق يتضح اتفاق معظم الدراسات التطبيقية التي أُجريت على الدول النامية على وجود علاقة عكسية بين المعونات الأجنبية ومعدل النمو الاقتصادي، حيث تؤثر تلك المعونات سلبيًا على مؤشرات الاقتصاد الكلي ومن أهمها معدل الادخار القومي ومعدل الاستثمار القومي، ومن ثم تؤثر سلبيًا على معدل النمو الاقتصادي باستثناء بعض الدول التي تمكنت من الاستفادة من تلك التدفقات، ويرجع ذلك إلى امتلاكها سياسات ومؤسسات اقتصادية جيدة أي أنها دولاً ليست هشة اقتصاديًا (أي أنها تمتلك هياكل اقتصادية وسياسية قوية وقادرة على التعامل مع وظائفها الأساسية مثل تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وتوفير الأمن والعدالة لمواطنيها)، **وعلى الرغم** من أهمية الدراسات السابقة في دراسة أثر المعونات الأجنبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة، إلا أنها لم تأخذ في اعتبارها أن جميع الدول المتخلفة المتلقية للمعونات لا تمتلك ظروفًا متشابهة حيث تختلف تلك الدول من حيث مراحل النمو وحجم المعونات التي تحصل عليها ودرجة تطور علاقات الإنتاج بها ومدي توافر عناصر الإنتاج بالإضافة إلى الظروف السياسية لكل دولة.

أما عن مصر، فقد اتفقت معظم الدراسات السابقة التي طُبقت على الاقتصاد المصري بازدياد تدفق المعونات الأجنبية خاصةً منذ منتصف السبعينيات، حيث تزداد تلك الموارد وتنخفض وفقًا للأحداث والظروف السياسية التي يمر بها الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى تأثير تلك التدفقات سلبيًا على مؤشرات أداء الاقتصاد المصري في الأجل الطويل بسبب انخفاض مبالغ المعونات الموجهة إلى القطاعات المنتجة والمعززة للنمو الاقتصادي، وتوجيه معظم تلك المعونات إلى مجالات الاستهلاك وليس الاستثمارات المنتجة.

- **ما يضيفه البحث:**

(١) دراسة أثر صافي المعونات الإنمائية الرسمية على مؤشرات أداء الاقتصاد المصري التي من أهمها معدل النمو الاقتصادي، ومعدل الادخار القومي، معدل الاستثمار القومي خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٧٤) خاصةً في ظل تراجع الأداء الاقتصادي للدولة في الآونة الأخيرة، حيث لم تتم دراسة ذلك خلال تلك الفترة الطويلة من الزمن.

(٢) تستخدم هذه الدراسة نموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) مع اختبار التكامل المشترك وفقًا لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lags (ARDL) حيث يحدد هذا الاختبار ما إذا كانت هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أم لا، باستخدام منهج تحليل الحدود (Bounds analysis Procedure)، ومن ثم يمكن التوصل إلى العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة في كل من الأجلين الطويل والقصير مقارنة بطريقة المربعات الصغرى والذي تقوم على افتراض أن الظواهر الاقتصادية تتبع في سلوكها التوزيع الطبيعي، و ينطوي ذلك على أن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة مستقرة وهذا لا يحدث في الواقع، فمعظم بيانات السلاسل الزمنية غير مستقرة، مما يشير إلى الحصول على نتائج انحدار زائف.

(٢) المنهجية Methodology:

تستخدم هذه الدراسة بيانات السلسلة الزمنية السنوية التي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي لتقدير العلاقة بين صافي المعونات الإنمائية الرسمية كمتغير مستقل وكل من الادخار القومي والاستثمار القومي والنمو الاقتصادي كمتغيرات تابعة خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٧٤). وسوف تتبع طريقة التقدير الخطوات الآتية:

- سيتم اختبار سكون السلسلة الزمنية Stationary من خلال اختبارات جذر الوحدة ومن أهمها اختبار ديكي فوللر الموسع The Augmented Dickey-Fuller (ADF)، حيث يُفترض أن تكون بيانات السلسلة الزمنية مستقرة لذلك من الضروري إجراء اختبار ADF لأن بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة تعطي نتائج انحدار زائفة (لم يُستخدم اختبار ديكي فوللر DF العادي حيث أنه لا يكون ملائمًا إذا كانت هناك مشكلة ارتباط ذاتي في الحد العشوائي لذلك يمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المبطأة، لذلك يستخدم اختبار آخر يسمي ديكي فوللر الموسع ADF، والانحدار الزائف هو الانحدار الذي يتم تقديره عندما تكون متغيراته غير ساكنة، ومن أهم مؤشراته: معامل تحديد مرتفع،

معاملات انحدار ذات معنوية إحصائية مرتفعة، وجود ارتباط سلسلي تظهره إحصائية (D.W).

- سيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) مع اختبار التكامل المشترك وفقًا لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lags (ARDL) حيث يحدد هذا الاختبار ما إذا كانت هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أم لا (حيث يُفترض أن المتغيرات الاقتصادية تتجه في الأجل الطويل نحو الاستقرار، ويُطلق على هذه الحالة وضع التوازن Equilibrium)، وذلك باستخدام منهج تحليل الحدود (Bounds analysis Procedure) وذلك بعد اختبار سكون السلسلة الزمنية محل الدراسة.

(أ) توصيف النموذج Model Specification:

من خلال الاستفادة من عرض الدراسات السابقة وكذلك دراسة (بسيوني، ٢٠١٠) يمكن صياغة النموذج القياسي لهذه الدراسة كالآتي:

- **معادلة الادخار القومي:**

$S= B_0+B_1ODA+B_2RIR+B_3IN+B_4INP+ \mu$ ……. (equation 1).

حيث يمثل كل من:

S: معدل الادخار القومي. (نسبة الادخار القومي إلى الدخل القومي الإجمالي).

ODA: المعونات الإنمائية الرسمية. (نسبة المعونات الإنمائية الرسمية إلى إجمالي الدخل القومي).

RIR: سعر الفائدة الحقيقي.

IN: معدل التضخم.

INP: معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

μ: عنصر الخطأ.

- **معادلة الاستثمار القومي:**

$I= \alpha_0+\alpha_1 ODA +\alpha_2S+\alpha_3EX+\alpha_4IN+e$ …… (equation 2).

حيث يمثل كل من:

I: معدل الاستثمار القومي (نسبة الاستثمار القومي إلى الدخل القومي الإجمالي).

EX: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

e: عنصر الخطأ.

• **معادلة النمو الاقتصادي:**

$Y= \pi_0+\pi_1 ODA +\pi_2 I+\pi_3 EX+ u$ ……. (equation 3).

حيث يمثل كل من:

Y: معدل النمو في الدخل القومي الإجمالي.

U: عنصر الخطأ.

(ب) التوقعات المسبقة لمحددات نموذج الدراسة وفقًا للنظرية الاقتصادية Prior expectations of :determinants of the study model according to Economic theory

يمكن وضع التوقعات المسبقة لمحددات نموذج الدراسة وفقًا للنظرية الاقتصادية كالآتي:

(١) معادلة الادخار القومي:

يُفترض، وفقًا للنظرية الاقتصادية، أن يكون كل من B_2، B_4 أكبر من الصفر ($B_2>0$)، ($B_4>0$) أي توجد علاقة طردية بين كل من سعر الفائدة الحقيقي ومعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي كمتغيرات مستقلة ومعدل الادخار كمتغير تابع، بينما يُفترض أن تكون B_3 أقل من الصفر ($B_3 <0$) أي توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم كمتغير مستقل ومعدل الادخار كمتغير تابع. أما وفقًا لفرضية الدراسة فيُفترض أن (B_1) سالبة.

(٢) معادلة الاستثمار القومي:

يُفترض، وفقًا للنظرية الاقتصادية، أن تكون كل من α_2، α_3 أكبر من الصفر ($\alpha_2>0$)، ($\alpha_3>0$) أي أن العلاقة بين معدل الادخار والصادرات كمتغيرات مستقلة ومعدل الاستثمار القومي كمتغير تابع طردية، بينما تكون ($\alpha_4<0$) أقل من الصفر، فمع ارتفاع معدل التضخم ينخفض الدخل الحقيقي ومن ثم ينخفض الادخار القومي والاستثمار القومي، أما وفقًا لفرضية الدراسة فيُفترض أن (α_1) سالبة.

(٣) معادلة النمو الاقتصادي:

يُفترض، وفقًا للنظرية الاقتصادية، أن يكون كل من π_2، π_3 ، أكبر من الصفر أي أن ($\pi_2>0$)، ($\pi_3>0$). أما وفقًا لفرضية الدراسة فيُفترض أن (π_1) سالبة.

(ج) اختبار سكون بيانات السلاسل الزمنية Stationary of Data Time Series Test:

من المرجح أن يؤدي عدم سكون بيانات السلاسل الزمنية إلى الحصول على انحدار زائف Spurious Regression، لذلك لابد من استخدام اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون بيانات الاقتصاد الكلي محل الدراسة عند مستوياتها الصفرية وذلك من خلال استخدام اختبار ADF، فوفقًا لاختبار ديكي – فوللر العادي (DF) تقدر معادلة الانحدار التالية (جويفل، ٢٠١٧):

$Y_t = B_1+\partial y_{t-1}+u_t$ ……. (equation A)

حيث ١>∂>-١، فالهدف الأساسي وفقًا لهذا الاختبار هو عمل انحدار لـ (Y_t) على قيمتها المبطأة (y_{t-1})، فعند تقدير (∂) إحصائيًا واتضح أنها تساوي الواحد الصحيح تكون السلسلة (Y_t) غير مستقرة ((not stationary أي يكون هناك جذر للوحدة، أما إذا كانت (∂) أقل من الواحد الصحيح وأكبر من (-١) تكون السلسلة (Y_t) مستقرة ولا يكون هناك جذر للوحدة. وللحصول على الشكل العام لاختبار ديكي - فوللر العادي يمكن طرح (y_{t-1}) من طرفي المعادلة كالآتي:

$$Y_t - y_{t-1} = B_1 + \partial\, y_{t-1} + u_t - y_{t-1}$$

$$\Delta y_t = B_1 + (y_{t-1})\,(\partial - 1) + u_t$$

$$\mathbf{\Delta y_t = B_1 + \cdot\ y_{t-1} + u_t \ldots\ldots\ldots\ (equation\ B)}$$

حيث (Ъ) تمثل (∂-1)، Δ تمثل الفرق الأول للسلسلة الزمنية y_t، ويتم اختبار فرض العدم القائل بأن هناك جذر للوحدة للسلسلة الزمنية y_t أي أن (Ъ) تساوي صفر مما يشير إلى أن (∂) تساوي واحد صحيح، ومن ثم تكون السلسلة غير مستقرة. بينما إذا كانت (Ъ) معنوية ولا تساوي الصفر فإننا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر للوحدة أي ان السلسلة الزمنية y_t ساكنة. وتمثل المعادلة (**B**) الصيغة العامة لاختبار ديكي- فوللر العادي، ويمكن إضافة متغير الزمن إلى المعادلة (**B**) ولابد من الإشارة إلى أنه إذا كان حد الخطأ يعاني من الارتباط الذاتي فيمكن تصحيحه بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المبطأة كالآتي (العبدلي، ٢٠٠٧):

$$\mathbf{\Delta y_t = B_1 + B_2 t + \cdot\ y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{n} \Delta y_{t-i} + u_t \ldots\ldots\ldots\ (equation\ c)}$$

وتمثل المعادلة (**c**) الصيغة العامة لاختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)، ولتحديد عدد الفجوات الزمنية (n) يمكن استخدام معايير (Akaike information criterion) و (Schwarz information criterion) باستخدام برنامج e-views، ويتم قبول فرض العدم أو رفضه بمقارنة إحصائية (t) المقدرة للمعلمة (Ъ) مع القيم الحرجة في جدول ديكي فوللر الموسع فإذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (t) أكبر من القيم الجدولية نرفض الفرض العدم بوجود جذر للوحدة ونقبل الفرض البديل أي أن السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى (متكاملة من الدرجة صفر)، أما إذا كانت القيمة المطلقة لإحصائية (t) أقل من القيم الجدولية نقبل الفرض العدم بوجود جذر للوحدة أي أن السلسلة الزمنية غير ساكنة ولابد من أخذ الفروق الأولي لها وإذا كانت السلسلة الزمنية غير ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى نكرر الاختبار بأخذ الفروق الأعلى وهكذا. ويوضح الجدول رقم (١) نتائج اختبار (ADF) للسلاسل الزمنية محل الدراسة كالآتي:

الفرض العدمي (H_0) هو: يوجد جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة).

والفرض البديل (H_1) هو: لا يوجد جذر الوحدة (السلسلة مستقرة).

جدول رقم (١)

نتائج اختبار ADF

Variable	Level		First Difference	
	ADF	Result	ADF	Result
ODA	-1.9777	Non-stationary	-6.47728**	Stationary
Y	-4.996167***	Stationary	-	-
S	-2.502195	Non-stationary	-5.951871**	Stationary
RIR	-1.380118	Non-stationary	-10.39944**	Stationary
INP	-5.059413	Non-stationary	-6.083592**	Stationary
IN	-5.049781**	Stationary	-	-
I	-3.822955**	Stationary	-	-
EX	-4.825875***	Stationary	-	-

Source: Author's Computations by using e-views program, lags were selected according to Schwarz information criterion.

وبقراءة الجدول رقم (١) يتضح أن السلاسل الزمنية الخاصة بمعدل النمو الاقتصادي (Y)، ومعدل التضخم (IN)، ومعدل الاستثمار القومي (I) والصادرات (EX) ساكنة عند المستوى الصفري (Level) وهنا نقبل الفرض البديل بعدم وجود جذر للوحدة لتلك السلاسل الزمنية. بينما اتسمت السلاسل الزمنية الخاصة بصافي المعونات الإنمائية الرسمية (ODA)ومعدل الادخار القومي (S)، وسعر الفائدة الحقيقي (RIR)، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (INP) بعدم السكون عند المستوى الصفري (Level) أي أننا نقبل الفرض العدمي بوجود جذر للوحدة لتلك السلسلة الزمنية، لذلك لابد من أخذ الفروق الأولي (First Difference) لتلك السلسلة غير الساكنة للتخلص من مشكلة الجذور الأحادية كما هو موضح في الجدول السابق "مع ملاحظة أن علامة (**) تشير إلى مستوى معنوية (5%) وتشير علامة (***) إلى مستوى معنوية (10%)"، وبالتالي يمكن القول أن جميع السلاسل الزمنية حاليًا ساكنة بعد أخذ الفروق الأولي للسلسلة الزمنية غير الساكنة عند المستوى الصفري. وتأتي الخطوة التالية وهي إجراء اختبار التكامل المشترك.

ويمكن التأكد من عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة للمعادلات الثلاثة السابقة من خلال استخدام طريقة عامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor، وتأخذ الصيغة التالية (بسيوني، مرجع سبق ذكره، ٢٠١٠):

$VIF_i = 1/(1-R^2)$

حيث تشير VIF_i إلى عامل تضخم التباين للمتغير المستقل (i)، و R^2 معامل التحديد لنموذج انحدار المتغير المستقل (i) على بقية المتغيرات المستقلة، ولابد أن تكون قيمة VIF موجبة، وإذا كانت هذه القيمة أصغر من (٥) يدل ذلك على عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة.

ففي معادلة الادخار رقم (١) تم التأكد من عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة محل الدراسة، حيث يتضح أن قيم VIF لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (٥)، أما عن معادلة الاستثمار رقم (٢) وُجد ارتباط خطي بين المتغيرين (S)، (EX) حيث يتضح أن قيم VIF لهذين المتغيرين تتجاوز (٥) لذلك تم حذف المتغير (EX) من المعادلة، وبالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي رقم (٣) تجاوزت قيمة VIF لكل من المتغيرين (I)، (EX) القيمة (٥) لذلك حُذف المتغير (EX) من المعادلة.

(د) تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) مع اختبار التكامل المشترك وفقًا لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lags) (ARDL) باستخدام منهج تحليل الحدود(Bounds analysis Procedure):

يقوم نموذج تصحيح الخطأ على قاعدة أساسية وهي وجود علاقة توازنية (يدل مصطلح التوازن لدي القياسيون على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، بينما يري الاقتصاديون أن مصطلح التوازن يشير إلى المستوي التوازني الذي تتساوى عنده القيم الفعلية مع القيم المحتملة) طويلة الأجل يمكن من خلالها تحديد القيمة التوازنية للمتغير التابع (الادخار القومي، الاستثمار القومي، والنمو الاقتصادي) وفقًا للمتغيرات المستقلة محل الدراسة، وعلى الرغم من وجود تلك العلاقة في الأجل الطويل إلا أنها نادرة الحدوث لذلك يأخذ المتغير التابع قيمًا مختلفة في الأجل القصير عن القيمة التوازنية في الأجل الطويل ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن (Equilibrium Error) ويتم تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في الأجل الطويل لذلك سمي بنموذج تصحيح الخطأ (العبدلي، مرجع سبق ذكره، ٢٠٠٧)، ومن ثم وفقًا لهذا النموذج يوجد نوعين من العلاقات: (أ) علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة محل الدراسة. (ب) علاقة قصيرة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة محل الدراسة.

وسوف تستخدم الدراسة منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للتكامل المشترك باستخدام منهج تحليل الحدود. حيث تتميز هذه المنهجية للتكامل المشترك مقارنة باختبار Johansen للتكامل المشترك بإمكانية استخدام الأولى في حالة أن جميع المتغيرات متكاملة إما عند المستوي الصفري I(0)، أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، أو مزيج منهما، بينما لا يُستخدم اختبار Johansen إلا إذا كانت جميع المتغيرات متساوية التكامل، أي أنها جميعًا من نفس الرتبة. ومن ثم سنستخدم الطريقة الأولى، ويأخذ كل من الفرض العدمي والفرض البديل الشكل التالي:

الفرض العدمي H_0: لا توجد علاقة طويلة الأجل.

الفرض البديل H_1: توجد علاقة طويلة الأجل.

فوفقًا لمنهجية (ARDL) يتم إدخال المعادلة محل الدراسة على برنامج e-views ويتم اختيار طريقة (ARDL) بعد تحديد الفجوات الزمنية المبطأة المثلى للنموذج، ثم نستخدم منهج تحليل الحدود من خلال حساب إحصائية (F) ومقارنة قيمة إحصائية (F) بقيم الحد الأعلى للتكامل المشترك عند كل مستوى من مستويات المعنوية، وكذلك مقارنة إحصائية (F) بقيم الحد الأدنى للتكامل المشترك عند كل مستوى من مستويات المعنوية، فإذا كانت قيمة إحصائية (F) أكبر من قيم الحد الأعلى للتكامل المشترك نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، أما إذا كانت أقل من قيم الحد الأدنى للتكامل المشترك نقبل الفرض العدم ونرفض الفرض البديل أي لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، بينما إذا وقعت قيمة إحصائية (F) بين قيم الحدين الأعلى والأدنى تكون النتيجة غير حاسمة.

- **بالنسبة لمعادلة الادخار القومي:**

يمكن تقدير معالم نموذج الادخار القومي في الأجلين القصير والطويل في معادلة واحدة، حيث يمكن صياغة نموذج (UECM) ضمن إطار نموذج (ARDL) كالآتي:

$$\Delta S_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{n} b_i \Delta S_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} c_i \Delta ODA_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} d_i \Delta RIR_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} e_i \Delta IN_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} f_i \Delta INP_{t-1} + \lambda_1 s_{t-1} + \lambda_2 ODA_{t-1} + \lambda_3 RIR_{t-1} + \lambda_4 IN_{t-1} + \lambda_5 INP_{t-1} + \varepsilon_t$$

ويستخدم معياري Akaike information criterion Schwarz and في تحديد فترات الإبطاء (n)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة (AIC)، (SIC). وتمثل λ_1 في يمين المعادلة معلمة المتغير التابع أو معلمة التعديل أو حد تصحيح الخطأ، بينما تمثل كل من المعلمات bi، c_i، d_i، e_i، f_i معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. ويمكن الحصول على معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل كالآتي:

$$S= (B_0/ \lambda_1) + (\lambda_2/ \lambda_1)\ ODA+ (\lambda_3/ \lambda_1)\ RIR+ (\lambda_4/ \lambda_1)\ IN+ (\lambda_5/ \lambda_1)\ INP$$

وبإدخال معادلة الادخار القومي في برنامج e-views 9 وإجراء اختبار ARDL تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية محل الدراسة، ويمكن الاستدلال على ذلك بمقارنة قيمة (F) المحسوبة التي مثلت (٧,٧٩٤) بقيم الحد الأعلى عند مستويات المعنوية (١%، ٢,٥%، ٥%، ١٠%) ليتضح أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من جميع القيم المناظرة للحد الأعلى لمستويات المعنوية المختلفة، ومن ثم يمكن تقدير العلاقة بين معدل الادخار القومي والمتغيرات التفسيرية محل الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج تقدير معادلة الادخار القومي بعد إجراء ARDL وBounds Test كالآتي:

جدول رقم (٢)

نتائج تقدير نموذج UECM لمحددات الادخار القومي

Variable	Coefficient (long run)	p-value (long run)	Coefficient (Short run)	p-value (Short run)
ODA	-0.974	0.003*	0.399	0.392
RIR	0.963	0.017*	0.536	0.0164*
IN	-0.473	0.023**	0.306	0.342
INP	1.201	0.056**	0.675	0.006*
C	-4.620	0.396		
λ_1 (معلمة تصحيح الخطأ)	-0.446836	0.0002*		
R^2	0.828			
D.W	2.1			

Source: Author's Computations by using e-views 9 program.

مستويات المعنوية (*) عند ١%، (**) عند ٥%، (***) عند ١٠%.

وبناءً على الجدول رقم (٢) يتضح عدم وجود ارتباط ذاتي في الحد العشوائي ويستدل عل ذلك من إحصائية D.W التي تجاوزت (٢)، بالإضافة إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج حيث مثلت R^2 حوالي (٨٢,٨%) أي أن حوالي (٨٢،٨%) من التغير في الادخار القومي يرجع إلى المتغيرات المستقلة الموجودة في نموذج الدراسة بينما حوالي (١٧,٢%) يرجع إلى الخطأ العشوائي.

بقراءة بيانات الجدول رقم (٢) يتضح الآتي:

- **في الأجل الطويل:**

هناك تأثير إيجابي ومعنوي لكل من المتغيرات RIR، INP على معدل الادخار القومي، فمع ارتفاع كل من سعر الفائدة الحقيقي ومعدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي بنسبة (١%) يرتفع معدل الادخار القومي بنسبة (٠,٩٦٣%)، (١,٢٠١%) على الترتيب، كما يتضح وجود تأثير سلبي لكل من المعونات الإنمائية الرسمية (ODA) ومعدل التضخم (IN) على معدل الادخار القومي، فإذا ارتفع كل من المعونات الإنمائية الرسمية ومعدل التضخم بنسبة (١%) ينخفض معدل الادخار القومي بنسبة (٠,٩٧٤%)، (٠,٤٧٣%) على الترتيب، كما يتضح أن تأثير كل من المعونات الإنمائية الرسمية و معدل التضخم على معدل الادخار القومي معنويًا.

• **في الأجل القصير:**

من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ يتضح عدم معنوية كل من المعونات الإنمائية الرسمية ومعدل التضخم إحصائيًا، أي أن التأثير الموجب لكل من المعونات الإنمائية الرسمية ومعدل التضخم على معدل الادخار القومي ضعيف في الأجل القصير، ولا يمتد أثره إلى الأجل الطويل، بينما يتضح أن كل من معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وسعر الفائدة الحقيقي لهما أثر إيجابي على معدل الادخار القومي، ويتضح التأثير القوي لهذين المتغيرين على معدل الادخار القومي في الأجل القصير ويمتد أثره إلى الأجل الطويل حيث ترتفع المعنوية الإحصائية لهما فقد مثلت (٠,٠٠٦)، (٠,٠١٦) على الترتيب.

أما عن λ_1 (معلمة تصحيح الخطأ) أو معلمة التعديل التي بلغت قيمتها (0.446836-) فيلاحظ الإشارة السالبة المتوقعة ومعنوية تلك المعلمة عند مستوى (١%) مما يشير إلى أنه عندما ينحرف معدل الادخار القومي في الأجل القصير (الفترة t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل (٤٤,٦%) من هذا الانحراف في الفترة (t)، ولابد من الإشارة إلى أن تلك النسبة من التصحيح تدل على أن سرعة التعديل نحو وضع التوازن منخفضة فهي تستغرق حوالي سنتان حتى تتجه نحو قيمتها التوازنية في الأجل الطويل.

وبناءً على نتائج الجدول السابق يتضح أن المعونات الإنمائية الرسمية تؤثر سلبيًا على معدل الادخار القومي في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٧)، ويرجع ذلك إلى اعتماد الحكومة المصرية على صافي المعونات الإنمائية الرسمية ومن ثم تنخفض مجهوداتها على العمل على تكوين المدخرات القومية وهو ما يولد الحاجة إلى المزيد من المعونات الإنمائية الرسمية، مما تسبب وقوع الدولة في تلك الحلقة المفرغة، بالإضافة إلى أنه في بداية الفترة محل الدراسة اتبعت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي التي صاحبها التوجه إلى أنماط الاستهلاك الترفي على حساب نقص المدخرات القومية، هذا ولابد من التأكيد على أن الحكومة المصرية اعتبرت المعونات الإنمائية الرسمية عنصرًا أساسيًا وبديلاً للتمويل وليس مكملاً للمدخرات القومية، ومن ثم تنخفض المدخرات القومية.

وهو ما يتفق مع دراسة (Weisskopf, 1972) التي وجدت أن العلاقة عكسية بين صافي المعونات الإنمائية الرسمية ومعدل الادخار القومي بسبب توجيه معظم تلك المعونات إلى مجالات الاستهلاك وليس الاستثمار لتحفيز النمو الاقتصادي، وقد اتفق كل من (Morisset 1989) و (Khan et al, 1993) مع Weisskopf على وجود علاقة عكسية بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (F) والمدخرات القومية (S) ويرجع ذلك إلى وجود فرض الاستبدال بين تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات القومية.

• **بالنسبة لمعادلة الاستثمار القومي:**

يمكن تقدير معالم نموذج الاستثمار القومي في الأجلين القصير والطويل في معادلة واحدة، حيث يمكن صياغة نموذج (UECM) ضمن إطار نموذج (ARDL) كالآتي:

$$\Delta I_t=\alpha_0 + \sum_{i=1}^{n} G_i \Delta I_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} H_i \Delta ODA_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} J_i \Delta S_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} K_i \Delta IN_{t-1} + \lambda_6 I_{t-1} + \lambda_7 ODA_{t-1} + \lambda_8 S_{t-1} + \lambda_9 IN_{t-1} + \varepsilon_t$$

ويستخدم معياري Akaike information criterion Schwarz and في تحديد فترات الإبطاء (n)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة (AIC)، (SIC). وتمثل λ_6 في يمين المعادلة معلمة المتغير التابع أو معلمة التعديل أو حد تصحيح الخطأ، بينما تمثل كل من المعلمات G_i، H_i، J_i، K_i معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. ويمكن الحصول على معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل كالآتي:

$$I= (\alpha_0/ \lambda_6) + (\lambda_7/ \lambda_6)\ ODA+ (\lambda_8/ \lambda_6)\ S+ (\lambda_9/ \lambda_6)\ IN$$

وبإدخال معادلة الاستثمار القومي في برنامج e-views 9 وإجراء اختبار ARDL تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية محل الدراسة، ويمكن الاستدلال على ذلك بمقارنة قيمة (F) المحسوبة التي مثلت (٦,٢٩٨) بقيم الحد الأعلى عند مستويات المعنوية (١%، ٢,٥%، ٥%، ١٠%) ليتضح أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من جميع القيم المناظرة للحد الأعلى لمستويات المعنوية المختلفة ومن ثم يمكن تقدير العلاقة بين معدل الاستثمار القومي والمتغيرات التفسيرية محل الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج تقدير معادلة الاستثمار القومي بعد إجراء ARDL وBounds Test كالآتي:

جدول رقم (٣)

نتائج تقدير نموذج UECM لمحددات الاستثمار القومي

Variable	Coefficient (long Run)	p-value (long Run)	Coefficient (short Run)	p-value (short Run)
ODA	-0.564	0.059**	-0.06	0.049**
S	0.750	0.048**	0.07	0.059**
IN	-0.608	0.049**	0.064	0.41
C	-6.907	0.79		
λ_6 (معلمة تصحيح الخطأ)	-0.106	0.0291**		
R^2	0.794			
D.W	1.9			

Source: Author's Computations by using e-views program.

مستويات المعنوية (*) عند ١%، (**) عند ٥%، (***) عند ١٠%.

وبناءً على الجدول رقم (٣) يتضح عدم وجود ارتباط ذاتي في الحد العشوائي ويستدل عل ذلك من إحصائية D.W التي تقترب من القيمة (٢)، بالإضافة إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج حيث مثلت R^2 حوالي (٧٩,٤%) أي أن حوالي (٧٩,٤%) من التغير في الاستثمار

القومي يرجع إلى المتغيرات المستقلة الموجودة في نموذج الدراسة بينما حوالي (٢٠,٦%) يرجع إلى الخطأ العشوائي.

بقراءة بيانات الجدول رقم (٣) يتضح الآتي:

• **في الأجل الطويل:**

يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لمعدل الادخار القومي على معدل الاستثمار القومي فإذا ازداد معدل الادخار القومي بنسبة (١%) يزداد معدل الاستثمار القومي بنسبة (0.750%)، بينما وُجدت علاقة عكسية ومعنوية بين المعونات الإنمائية الرسمية ومعدل التضخم كمتغيرات مستقلة ومعدل الاستثمار القومي كمتغير تابع، فإذا ازداد كل منهما بنسبة (١%) ينخفض معدل الاستثمار القومي بنسبة (0.564%)، (0.608%) على الترتيب.

• **في الأجل القصير:**

من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ يتضح معنوية كل من المعونات الإنمائية الرسمية ومعدل الادخار القومي إحصائيًا فقد مثلت حوالي (0.049)، (0.059) لكل من المتغيرين على الترتيب، أي أن التأثير السالب للمعونات الإنمائية الرسمية والتأثير الموجب لمعدل الادخار القومي على معدل الاستثمار القومي قوي في الأجل القصير ويمتد أثره إلى الأجل الطويل، بينما يتضح أن معدل التضخم له أثر موجب على معدل الاستثمار القومي في الأجل القصير ولكن غير معنوي حيث كانت P-valueحوالي (٠,٤١) مما يدل على أن هذه العلاقة الطردية لا يمتد أثرها إلى الأجل الطويل.

أما عن λ_6 (معلمة تصحيح الخطأ) أو معلمة التعديل التي بلغت قيمتها (0.106-) فيلاحظ الإشارة السالبة المتوقعة ومعنوية تلك المعلمة عند مستوى (5%) مما يشير إلى أنه عندما ينحرف معدل الاستثمار القومي في الأجل القصير (الفترة t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل (١٠,٦%) من هذا الانحراف في الفترة (t)، ولابد من الإشارة إلى أن تلك النسبة من التصحيح تدل على أن سرعة التعديل نحو وضع التوازن منخفضة جدا فهي تستغرق نحو أكثر من (٩) سنوات حتى تتجه نحو قيمتها التوازنية في الأجل الطويل.

• **بالنسبة لمعادلة النمو الاقتصادي:**

يمكن تقدير معالم نموذج النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في معادلة واحدة، حيث يمكن صياغة نموذج (UECM) ضمن إطار نموذج (ARDL) كالآتي:

$$\Delta Y_t=\pi_0+\sum_{i=1}^{n} L_i\,\Delta y_{t-1}+\sum_{i=1}^{n} M_i\,\Delta ODA_{t-1}+\sum_{i=1}^{n} N_i\,\Delta I_{t-1}+\lambda_{10}y_{t-1}+\lambda_{11}ODA_{t-1}+\lambda_{12}I_{t-1}+\varepsilon_t$$

ويستخدم معياري Akaike information criterion Schwarz and في تحديد فترات الإبطاء (n)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة (AIC)، (SIC). وتمثل λ_{10} في يمين المعادلة معلمة المتغير التابع أو معلمة التعديل أو حد تصحيح الخطأ، بينما تمثل كل من المعلمات L_i، M_i، N_i معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. ويمكن الحصول على معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل كالآتي:

$Y= (\pi_0/ \lambda_{10}) + (\lambda_{11}/ \lambda_{10})\ ODA+ (\lambda_{12}/ \lambda_{10})\ I$

وبإدخال معادلة النمو الاقتصادي في برنامج e-views 9 وإجراء اختبار ARDL تم التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية محل الدراسة، ويمكن الاستدلال على ذلك بمقارنة قيمة (F) المحسوبة التي مثلت (١١,٥٣٩) بقيم الحد الأعلى عند مستويات المعنوية (١%، ٢,٥%، ٥%، ١٠%) ليتضح أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من جميع القيم المناظرة للحد الأعلى لمستويات المعنوية (٢,٥%، ٥ %،١٠%) ومن ثم يمكن تقدير العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والمتغيرات التفسيرية محل الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج تقدير معادلة النمو الاقتصادي بعد إجراء ARDL وBounds Test كالآتي:

جدول رقم (٤)

نتائج تقدير نموذج UECM لمحددات النمو الاقتصادي

Variable	Coefficient (long Run)	p-value (long Run)	Coefficient (short Run)	p-value (short Run)
ODA	-0.003	0.050**	-0.003	0.050**
I	0.111	0.018*	0.307	0.000*
C	2.625	0.071***		
R^2	0.536			
λ_{10} (معلمة تصحيح الخطأ)	-0.8098	0.000*		
D.W	1.78			

Source: Author's Computations by using e-views program.

مستويات المعنوية (*) عند ١%، (**) عند ٥%، (***) عند ١٠%.

وبناءً على الجدول رقم (٤) يتضح عدم وجود ارتباط ذاتي في الحد العشوائي ويستدل عل ذلك من إحصائية D.W التي تقترب من القيمة (٢)، بالإضافة إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج حيث مثلت R^2 حوالي (٥٣,٦%) أي أن حوالي (٥٣,٦%) من التغير في النمو الاقتصادي يرجع إلى المتغيرات المستقلة الموجودة في نموذج الدراسة بينما حوالي (٤٦,٤%) يرجع إلى الخطأ العشوائي.

وبقراءة بيانات الجدول رقم (٤) يتضح الآتي:

- **في الأجل الطويل:**

يتضح وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمعدل الاستثمار القومي على معدل النمو الاقتصادي، فإذا ازداد معدل الاستثمار القومي بنسبة (١%) يزداد معدل النمو الاقتصادي بنسبة

(0.111.%)، بينما وُجدت علاقة عكسية ومعنوية بين المعونات الإنمائية الرسمية محل الدراسة كمتغير مستقل ومعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، فإذا ازدادت المعونات الإنمائية الرسمية بنسبة (١%) ينخفض معدل النمو الاقتصادي بنسبة (0.003%).

- **في الأجل القصير:**

من خلال نتائج نموذج تصحيح الخطأ يتضح معنوية كل من المعونات الإنمائية الرسمية ومعدل الاستثمار القومي إحصائيًا فقد مثلت (٠,٠٥)، (٠,٠٠٠) على الترتيب، أي أن التأثير السالب للمعونات الإنمائية الرسمية والتأثير الموجب لمعدل الاستثمار القومي على معدل النمو الاقتصادي قوي في الأجل القصير، ويمتد أثره إلى الأجل الطويل.

أما عن λ_{10} (معلمة تصحيح الخطأ) أو معلمة التعديل التي بلغت قيمتها (0.8098-) فيلاحظ الإشارة السالبة المتوقعة ومعنوية تلك المعلمة عند مستوى (١%) مما يشير إلى أنه عندما ينحرف معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير (الفترة t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل (٨٠,٩%) من هذا الانحراف في الفترة (t)، ولابد من الإشارة إلى أن تلك النسبة من التصحيح تدل على أن سرعة التعديل نحو وضع التوازن مرتفعة نسبيًا فهي تستغرق حوالي سنة حتى تتجه نحو قيمتها التوازنية في الأجل الطويل.

ووفقًا لنتائج كل من الجدولين (٣)، (٤) يتضح سلبية العلاقة بين المعونات الإنمائية الرسمية وكل من معدلي الاستثمار القومي والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٧٤)، ويرجع ذلك إلى سوء توزيع الأموال المتدفقة من المعونات الإنمائية الرسمية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وتركز الاستثمارات في المجالات سريعة الربحية والابتعاد عن المجالات الضرورية للاقتصاد القومي مثل الصحة والتعليم، وهو ما يتفق مع نتائج دراسات كل من (Griffen and Enos 1970)، (Weisskopf,1972) ، Al Hagrasy et al, 2014)، (سعد، ٢٠١٤).

ويوضح الشكل رقم (١٢) الاتجاهات العامة للمتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة كالآتي:

شكل رقم (١٢)

الاتجاهات العامة للمتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة

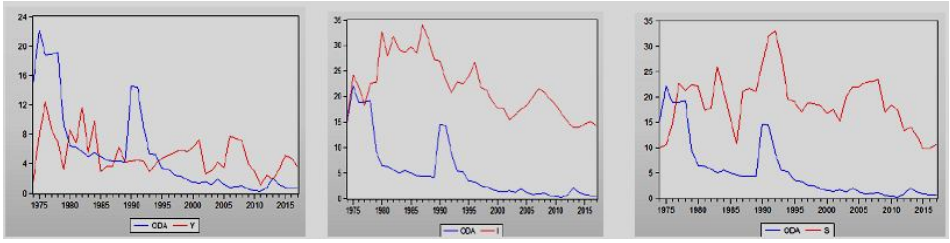

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج e-views 9.

يتضح في الشكل البياني رقم (١٢) أنه خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (في معظم السنوات محل الدراسة)، مع ارتفاع صافي المعونات الإنمائية الرسمية ينخفض كل من معدل

الادخار القومي ومعدل الاستثمار القومي ومعدل النمو الاقتصادي، بينما مع انخفاض صافي المعونات الإنمائية الرسمية يرتفع كل من معدل الادخار القومي ومعدل الاستثمار القومي ومعدل النمو الاقتصادي.

(٣) الاستنتاجات:

ومما سبق نستنتج أن صافي المعونات الإنمائية الرسمية تؤثر سلبيًا على كل من معدل الادخار القومي ومعدل الاستثمار القومي ومعدل النمو الاقتصادي وهو ما أثبت صحة فرضية الدراسة. فقد حصلت الحكومة المصرية على تلك الموارد الخارجية بالقدر الكافي خلال الفترة محل الدراسة دون العمل على تنمية الموارد المحلية القومية مما أضعف من تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي ومن ثم معدل النمو الاقتصادي، لذلك اتجهت الحكومة المصرية بشكل كبير إلى الاستدانة من الخارج، الأمر الذي أضعف من قدرة الحكومة على تعبئة الموارد الذاتية في الأجل الطويل.

ولابد من الإشارة إلى أن الطابع الاستهلاكي لتلك الموارد وعدم توجيهها للمشروعات الإنتاجية هو السمة الغالبة داخل الاقتصاد المصري نتيجة اتجاه العديد من الجهات المانحة إلى تمويل المشروعات الهادفة إلى القضاء على الفقر والتقليل من حدة الآثار السلبية الاجتماعية المترتبة على برامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الحكومة المصرية.

وبذلك لم يستفد الاقتصاد المصري من رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إليه بالقدر المطلوب مما أضعف من تأثيرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي ومن ثم معدل النمو الاقتصادي في مصر، لذلك يمكن اقتراح بعض التوصيات لتعظيم الاستفادة من تلك الموارد الخارجية بما يدعم النمو الاقتصادي في مصر.

الجزء الثالث: أهم النتائج والتوصيات:

استخلصت الدراسة النتائج والتوصيات التالية:

•أهم نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

(١) تؤثر المعونات الإنمائية الرسمية سلبيًا على معدل الادخار القومي ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب من أهمها: أن تلك التدفقات الخارجية تؤدي إلى انخفاض مجهود الحكومة المصرية في العمل على تشجيع الادخار القومي والتصدير وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تجد الحكومة البديل السهل وهو الحصول على المعونات والقروض الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قدرة الدولة على تكوين المدخرات القومية واحتياجها إلى المزيد من المعونات والقروض الخارجية لتقع في تلك الحلقة المفرغة، كما أن الاعتماد على الحصول على تلك المعونات أدي إلى دعم الاستهلاك على حساب الإنتاج المحلي وتكوين المدخرات القومية، بالإضافة إلى أن زيادة تدفق تلك الموارد الأجنبية أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدل الادخار القومي. أي أن الحكومة المصرية اعتبرت المعونات الإنمائية الرسمية عنصرًا بديلا للادخار القومي وليس مكملاً له.

(٢) تؤثر المعونات الإنمائية الرسمية تأثيرًا سلبيًا على معدل الاستثمار القومي ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب من أهمها: سوء توزيع تلك التدفقات المالية على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وتركز الاستثمارات في المجالات سريعة الربحية والإحجام عن المجالات الضرورية للاقتصاد القومي مثل التعليم والصحة، ومن ثم تضعف قدرة الدولة على القيام بالمشروعات الاستثمارية المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم تضعف إمكانية الاستثمار المنتِج في الاقتصاد القومي.

(٣) إن النتيجة الحتمية للتأثير السلبي للمعونات الإنمائية الرسمية على كل من معدل الادخار القومي ومعدل الاستثمار القومي في الاقتصاد المصري هي تأثير تلك التدفقات سلبيًا على معدل النمو الاقتصادي.

• أهم توصيات الدراسة:

وعليه، يمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن خلالها تحقيق الاستفادة القصوى من تلك التدفقات كالآتي:

(١) لابد من البدء بإصلاح المؤسسات والسياسات الاقتصادية في مصر، فالمعونات الخارجية تعمل بشكل أفضل في الدول التي لديها مؤسسات وسياسات اقتصادية جيدة، وبالإضافة إلى ذلك بدأت الدول والمنظمات المانحة في تبني وجهة النظر التي تقرر بتخصيص المزيد من المعونات الاقتصادية فقط إلى الدول ذات المؤسسات والسياسات الاقتصادية الأقوى (Radelet, 2006). كما أنه يمكن استخدام تلك التدفقات في إصلاح المؤسسات والسياسات الاقتصادية من خلال تمويل برامج التدريب والنصح والإرشاد.

(٢) لابد من التعامل مع تلك التدفقات على أنها مصدرًا مؤقتًا لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس مصدرًا دائمًا، أي أنها عنصرًا مكملاً للمدخرات المحلية وليس بديلاً له، لذلك لابد أن يكون ذلك حافزًا لدى الحكومة المصرية على الإسراع في تعبئة المدخرات المحلية.

(٣) لابد من وضع خطة إنمائية طويلة الأجل واستخدام مبالغ المعونات الإنمائية الرسمية وفقاً لتلك الخطة وبما يتناسب مع أولويات التنمية الاقتصادية في مصر، أي توجيه مبالغ تلك المعونات إلى القطاعات الأساسية في الاقتصاد المصري التي من أهمها الزراعة والصناعة والسياحة والطاقة، حيث يساعد ذلك على زيادة تكوين المدخرات المحلية والانخفاض التدريجي في الاعتماد على الموارد المالية الخارجية، وذلك كالآتي:

- توجيه المزيد من الاستثمارات إلى القطاعات الحيوية داخل الاقتصاد القومي كقطاع الزراعة مثلاً، فتحقيق معدلات مرتفعة من النمو في قطاع الزراعة يؤدي إلى إشباع حاجة السوق المحلي وتخفيض الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الغذائية، ومن ثم ارتفاع دخول المزارعين وتحقيق انخفاضًا أو على الأقل ثباتًا نسبيًا في أسعار السلع الغذائية التي تلتهم الجزء الأكبر من دخول الأفراد، ومن ثم زيادة الادخار الخاص.
- إن ارتفاع نسبة الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات المنتجة في الاقتصاد القومي تؤدي إلى الحصول على قاعدة إنتاج متنوعة، الأمر الذي معه ينخفض معدل التضخم ومن ثم يزداد الحافز على تكوين المدخرات المحلية.

(٤) يستطيع الاقتصاد المصري كسر حلقة الفقر التي يعاني منها من خلال محاولة تحقيق الاستفادة القصوى من تلك المعونات الأجنبية. ويأتي ذلك من خلال ما يلي:

- ضرورة تخصيص جزءًا من تلك المعونات إلى الجانب الإنساني بالنسبة للأسر الفقيرة وخاصةً في الحالات غير العادية (الحالات الطارئة) مثل الكوارث الطبيعية والحروب والثورات (وهو ما كان يُفترض أن يحدث أثناء ثورة يناير ٢٠١١).
- يجب أن يُستخدم الجزء الأكبر من المعونات الإنمائية الرسمية في تمويل عجز الموازنة العامة من أجل تمويل الاستثمارات العامة للدولة.
- يمكن توجيه بعض برامج المعونات الإنمائية الرسمية إلى المشروعات الخاصة الصغيرة كالأعمال التجارية الصغيرة التي ينشئها الشباب. وبذلك يرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، أي يرتفع معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم تتحول المعونات الخارجية الإنمائية الرسمية من مجرد صدقات للرعاية الاجتماعية إلى استثمارات يمكنها أن تكسر حلقة الفقر التي تعاني منها الدولة (ولكن يشترط أن تكون تلك المعونات مناسبة من ناحية الحجم وتستمر لفترة كافية).

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- البنك الدولي، بنك البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، جمهورية مصر العربية.
- البيلي، عمر عبد الحي صالح، ٢٠٠٠،" دور المساعدات الأجنبية في التنمية الاقتصادية مع دراسة للمساعدات الإنمائية العربية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، مجلد ١٤، عدد ٢.
- العبدلي، عابد، ٢٠٠٧، " محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ"، **مجلة مركز صالح عبد الله للاقتصاد الإسلامي**، مصر، مجلد ١١، عدد ٣٢.
- العنتري، سلوى، ٢٠٠٥، " **القطاع المالي وتمويل التنمية في مصر: التطور والاستشراف حتى عام ٢٠٢٠**"، المكتبة الأكاديمية، القاهرة.
- العيسوي، إبراهيم، ٢٠٠٧، " **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً.. تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤ وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل**"، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولي.
- الغندور، تغريد محمد عاطف، ٢٠١٣، " المساعدات الأجنبية ومحددات النمو الاقتصادي في مصر"، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان.
- إبراهيم، دينا جلال،١٩٨٧، " دور وآثار المعونة الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٧٥) نظرة تحليلية وتقويمية"، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- بسيوني، إيمان، " تجربة الاقتصاد المصري في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٠٧)"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، عدد ٣، ٢٠١٠.
-بسيوني، علياء نبيل، ٢٠١٣، " المساعدات الخارجية والفقر في المنطقة العربية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد الأول.
-تودارو، ميشيل، ٢٠٠٩، " التنمية الاقتصادية"، **دار المريخ للنشر**، تعريب ومراجعة، محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، ص. ٦٨٦-٧٨٧.
-جويفل، موسى، ٢٠١٧، " دور الإنفاق العام في دعم النمو الاقتصادي في إطار العدالة الاجتماعية بالتطبيق على مصر"، **رسالة دكتوراه**، قسم الاقتصاد، جامعة المنصورة.
- سعد، فيفيان، ٢٠١٤، " دراسة قياسية للأثر الاقتصادي الكلي للمساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي المصري خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١١"، مجلة الشرق الأوسط، **مركز بحوث الشرق الأوسط**، جامعة عين شمس، عدد ٣٤.
- صقر، صقر أحمد، ١٩٧٨،" الادخار واستراتيجية التنمية في مصر"، **مجلة علوم الاجتماعية**، مجلد ٥، عدد ٤، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي.
- عبد الخالق، جودة،١٩٨١، " التنمية والاعتماد على النفس والعدالة: تساؤلات من وحي التجربة المصرية في الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية"، **المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع إشارة خاصة للتجربة المصرية**، مؤتمر رقم ٤، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.
- فايد، عمار،٢٠١٢، " المعونة الأمريكية لمصر: من كامب ديفيد إلى ثورة يناير"، **مجلة رؤية التركية**، مركز ستا للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تركيا، مجلد١.
- فوزي، سميحة والمغربل، نهال،٢٠٠٤، " الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل؟"، ورقة عمل رقم ٩٦، **المركز المصري للدراسات الاقتصادية**.
- محمود، على محمد على، ٢٠٠٨، " المساعدات الاقتصادية المدنية الخارجية لمصر وآثارها على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٤)"، **رسالة ماجستير**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- نوار، إبراهيم متولي،٢٠١٤، " الثورة ودبلوماسية الاستثمار والمساعدات"، آفاق سياسية، **المركز العربي للبحوث والدراسات**، عدد ٢.
- نوار، زينب محمد صادق تاج الدين،٢٠١٨، "أثر المساعدات الإنمائية الرسمية على تحقيق النمو الاقتصادي في مصر دراسة تطبيقية"، **رسالة دكتوراه**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

- Abd El Wahed M., 1997, " Aid and Debt Issues in Egypt: Past trends and Future Prospects", **مجلة مصر المعاصرة**, مجلد ٨٨, عدد ٤٤٦.

- Al Hagrasy et al., 2014, " The Impact of Foreign Aid on Economic Growth: The Case of Egypt", **مجلة كلية الآداب**, جامعة بنها, مصر, عدد ٣٨, مجلد٤.

-Griffin. K and Enos. J., 1970, " Foreign Assistance: Objectives and Consequences", **Economic Development and Cultural Change**, Vol. 18.

-Jadallah D., 2015, " Economic Aid to Egypt: Promoting Progress or Subordination?", **class, Race and Corporate Power**, Vol 3, Iss. 2, Article 1.

-Khan et al, 1993, " Foreign Aid, Domestic Savings and Economic Growth (Pakistan 1960-1988), **The Pakistan Development Review**, Vol 32. No 4.

-Levy V., 1987, " Does Aid Lead to Higher Investment Rates in Low-Income Countries?", **The Review of Economics and Statistics**, Vol. 69, No. 1.

-Morisset J. , 1989, "The Impact Of Foreign Capital Inflows On Domestic Savings Reexamined: The Case Of Argentina", **World Development**, Vol 17, No 11.

-Morsy S., 1986, " U. S. Aid to Egypt: An Illustration and Account of U. S. Foreign Assistance Policy", **Arab Studies Quarterly**, Vol. 8.

-Papanek G., 1973, " Aid, Foreign Investment, Saving and Growth in less Developed Countries", **Journal of Political Economy**, Vol 81, No 1.

- Qayyum. U and Haider. A.,2012, " Foreign Aid, External Debt and Economic Growth Nexus in Low – Income Countries: The Role Of Institutional Quality", **The Pakistan Development Review**, Vol 51, No 4.

-Quazi R., 2005, "Effects of Foreign Aid on GDP Growth and Fiscal Behavior: An Econometric Case Study of Bangladesh", The Journal of Developing Areas, Vol 38, No2.

-Radelet S., 2006, " A Primer on Foreign Aid", **Center for Global Development**, WP, No. 92.

- Weisskopf , T., 1972, " The Impact of Foreign Capital Inflow on Domestic Savings in Underdeveloped Countries", **Journal of International Economics**, vol 2.

-**World Bank**., 1998, "Egypt in The Global Economy Strategic Choices for Saving, Investments and Long Run Growth", March.

ثالثًا: مواقع الكترونية:

- الموقع الالكتروني لوزارة الاستثمار والتعاون الدولي WWW.Miic.gov.eg .

- الموقع الالكتروني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية WWW.OECD.org .

The impact of Official Development Aid on some Macroeconomic Variables in the Egyptian Economy

By

Dr. Hosny Mahran **Dr. Sayed Farag Sakr**

Dr. Roshdy Fathy Hassan **Fatema Naseem Abdelfatah**

Abstract:

This study aims to shed light on the Egyptian experience in attracting official development aid and to study its impact on some macroeconomic variables, the most important of which is the rate of economic growth through its impact on national saving and national investment during the period (1974-2017) using the analytical and econometric methods to suggest some proposals that could help the Egyptian Government in rationalizing the use of those inflows. By analyzing the net volume of official development aid provided to Egypt especially those obtained by the country from the United States of America and studying the effect of those inflows on the national saving rate, the national investment rate and the rate of economic growth in the Egyptian economy during the period under study. The results show that there is an inverse relationship between net official development aid and each of the national saving rate, the national investment rate and the economic growth rate.

Keywords:

Net Official Development Aid- National Saving Rate- National Investment Rate- Economic Growth Rate.